

أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على توقيت التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة
العامة المدرجة في بورصة عمّان

THE IMPACT OF CORPORATE GOVERNANCE ON THE TIMELINESS OF
FINANCIAL REPORTS FOR INDUSTRIAL FIRMS CONTRIBUTING IN
AMMAN STOCK EXCHANGE

إعداد

عبد الناصر حمد أبو حيدر

إشراف

د. خلدون الداوود

د. خلدون مد الله القيسي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة عمان العربية

2016 تشرين ثاني /

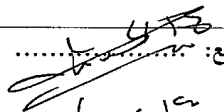
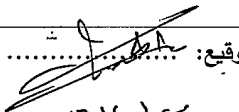
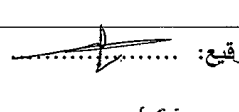


نموذج (9)

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

تفويض

نحن الموقعون أدناه، نتعهد بمنح جامعة عمان العربية حرية التصرف في نشر محتوى الرسالة الجامعية، بحيث تعود حقوق الملكية الفكرية لرسالة الماجستير الى الجامعة وفق القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بالملكية الفكرية وبراءة الاختراع.



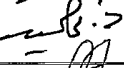

المشرف الرئيسي	المشرف المشارك	الطالب
د. خلدون الداود	د. خلدون مد الله القيسي	عبد الناصر أبو حيدر
التوقيع: 	التوقيع: 	التوقيع: 
التاريخ: ١٤١٥هـ	التاريخ: ٢٠١٦م	التاريخ: ١٤١٥هـ

قرار لجنة المناقشة

نُوقِشت هذه الرسالة والمقدمة من الطالب: عبد الناصر أبو حيدر
وعنوانها: " أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على توقيت التقارير المالية في الشركات الصناعية
المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان "

وأجيزت بتاريخ: 2016/11/26

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع		الاسم
	مشرفاً / رئيساً	د. خلدون الداود
	مشرفاً / مشاركاً	د. خلدون مد الله القيسي
	عضواً / داخلياً	د. نمر السليحات
	عضواً / خارجياً	د. أحمد البواعنة

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي خلق الإنسان واصطفاه وخصّه بالتكريم وزوده بالعقل وفضله على كثير من خلقه،
والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين الذي حث على العلم وأشاد بفضله وطالبه،
وقدم للبشرية القدوة والأسوة الحسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر.

فبعد شكر المولى عز وجل، المتفضل بجليل النعم، وعظيم الجزاء...

يجدر بي أن أتقدم ببالح الامتنان، وجزيل العرفان إلى كل من وجهني، وعلمني، وأخذ بيدي في سبيل
إنجاز هذا البحث... وأخص بذلك مشرفي، الأستاذ الدكتور خلدون مد الله القيسي والدكتور خلدون
الداوود، الذين قوموا، وتابعوا، وصوبوا، بحسن إرشادهم لي في كل مراحل البحث، والذين وجدت في
توجيهاتهم حرص المعلم، التي تؤتي ثمارها الطيبة بإذن الله...

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم قراءة هذه الرسالة ومناقشتي
في مضامينها، وتقديم النصائح مما يساعد في صياغة هذه الرسالة بأحسن صورة.

ولا يفوتني أيضاً أن أشكر كل من وقف بجانبني وسانديني وأمدني بالعزم والإصرار والصبر خلال مدة
إعداد هذه الرسالة.

الباحث

الإهداء

إلى أشرف الخلق خاتم الأنبياء وسيد المرسلين...

نبينا محمد (صلى الله عليه وصحبه وسلم) ...

إلى من أعجز عن وصف تضحياتها ونكران ذاتها...

لمن وضع الله الجنة تحت أقدامها...

والدتي الحبيبة...

إلى من بسط يديه وعناؤه وتعبه شعار للحياة من أجلي

والدي العزيز رحمه الله...

إلى سندي وعزمي في حياتي... الذين أسأل الله أن يحفظهم لي...

إخوتي...

إلى الذين أستمد قوتي منهم وأستقي سعادتي من سعادتهم

أصدقائي الأعزاء...

إلى من سكن قلبي...

إلى كل من أراد الخير لي... إليكم جميعاً...

أهدي ما وفقني إليه ربي... إخلاصاً وعرفاناً...

الباحث

فهرس المحتويات

ب.....	التفويض
ج.....	قرار لجنة المناقشة
د.....	الشكر والتقدير
ه.....	الإهداء
و.....	فهرس المحتويات
ز.....	الموضوعات
ي.....	قائمة الجداول
ل.....	قائمة الأشكال
م.....	الملخص
ن.....	Abstract
1.....	الفصل الأول الإطار العام للدراسة
8.....	الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة
56.....	الفصل الثالث الطريقة والإجراءات
72.....	الفصل الخامس النتائج والتوصيات
75.....	قائمة المصادر والمراجع

الموضوعات

الموضوع
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
1-1 مقدمة
2-1 مشكلة الدراسة
3-1 عناصر مشكلة الدراسة (أسئلة الدراسة)
4-1 أهمية الدراسة
5-1 فرضيات الدراسة
6-1 أمودج الدراسة
7-1 التعريفات الإجرائية
8-1 محددات الدراسة وحدودها
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
المبحث الأول: الحاكمية المؤسسية
1-1-2 مقدمة
2-1-2 مفهوم الحاكمية المؤسسية
3-1-2 أهمية الحاكمية المؤسسية
4-1-2 مبادئ الحاكمية المؤسسية
5-1-2 أهداف الحاكمية المؤسسية

6-1-2 محددات الحاكمية المؤسسية
7-1-2 ركائز الحاكمية المؤسسية
8-1-2 مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات
9-1-2 آليات الحاكمية المؤسسية في الشركات الأردنية
المبحث الثاني: التقارير المالية وتوقيتها
1-2-2 مقدمة
2-2-2 مفهوم التقارير المالية وتوقيتها
3-2-2 أهمية التوقيت الزمني للتقارير المالية
4-2-2 التوقيت الزمني للتقارير المالية كمصدر للمعلومات
5-2-2 التوقيت الزمني للتقارير المالية في هيكل الشركات
المبحث الثالث: الدراسات السابقة
1-3-2 الدراسات السابقة باللغة العربية
2-3-2 الدراسات السابقة باللغة الإنجليزية
3-3-2 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات
1-3 المنهجية والإجراءات
2-3 مجتمع وعينة الدراسة
3-3 مصادر جمع البيانات

4-3 أدوات معالجة البيانات
5-3 تقسيم القطاع الصناعي
الفصل الرابع: اختبار الفرضيات وتحليل البيانات
1-4 مقدمة
2-4 دراسة النموذج
3-4 اختبار الفرضيات
4-4 التحليل الوصفي
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
1-5 المقدمة
2-5 النتائج
3-5 التوصيات
قائمة المصادر والمراجع
قائمة المراجع باللغة العربية
قائمة المراجع باللغة الإنجليزية

قائمة الجداول

الرقم	العنوان
1	تقارير الحاكمية المؤسسية الأولى التي صدرت على المستوى الدولي
2	شركات الصناعات الكيماوية
3	شركات الصناعات الالكترونية
4	شركات الصناعات الهندسية والبناء
5	شركات الصناعات الزجاجية والسيراميك
6	شركات الصناعات الغذائية
7	شركات الصناعات التحويلية والاستخراجية
8	شركات الصناعات الكرتونية والورقية
9	شركات الصناعات الدوائية
10	شركات صناعة التغليف والطباعة
11	شركات صناعة الملابس والجلدية
12	شركات صناعة التبغ والسجائر
13	تحليل الانحدار البسيط لأثر حجم مجلس الإدارة على توقيت التقارير المالية
14	تحليل الانحدار البسيط لأثر تركيبة مجلس الإدارة على توقيت التقارير المالية
15	تحليل الانحدار البسيط لأثر نسبة الملكية على توقيت التقارير المالية
16	تحليل الانحدار البسيط لأثر ازدواجية عمل المدير التنفيذي على توقيت التقارير المالية

ك

التحليل الوصفي للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة	17
النتائج التقديرية للنموذج رقم (1) المتعلق بتوقيت التقارير المالية	18

قائمة الأشكال

الصفحة	اسم الشكل	التسلسل
6	أهمودج الدرسة	1
33	تحقق الأهداف عند تطبيق الحاكمة المؤسسية	2
34	محددات الداخلية والخارجية للحاكمة	3

"أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على توقيت التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان"

إعداد الطالب

عبدالناصر حمد أبوحيدر

المشرف الرئيسي / د. خلدون الداوود

المشرف المشارك / د. خلدون مدالله القيسي

الملخص

تحتوي أدبيات المحاسبة على العديد من الأوراق البحثية التي تدرس مختلف القضايا التي تهم القطاع الصناعي. واحدة من هذه القضايا هي مبادئ الحاكمية المؤسسية على توقيت التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو بيان أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على توقيت التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان للأعوام من 2011-2015 حيث ركزت هذه الدراسة على أربعة متغيرات مستقلة لقياس مبادئ الحاكمية المؤسسية هي: حجم مجلس الإدارة، تركيبة مجلس الإدارة، نسبة الملكية، وازدواجية عمل المدير التنفيذي. وسوف يتم قياس المتغير التابع من خلال متغير واحد وهو توقيت التقارير المالية. بينت النتائج أن هنالك أثر معنوي وعلاقة طردية لحجم مجلس الإدارة، ومجموع نسبة الملكية. ولا يوجد دلالة إحصائية لكل من تركيبة مجلس الإدارة، وازدواجية عمل المدير التنفيذي. من أهم التوصيات التي توصلت لها الدراسة تحليل التركيز على تطبيق الحاكمية المؤسسية في الشركات.

**THE IMPACT OF CORPORATE GOVERNANCE ON THE TIMELINESS OF
FINANCIAL REPORTS FOR INDUSTRIAL FIRMS CONTRIBUTING IN AMMAN
STOCK EXCHANGE**

Prepared by

Abdalnaser Hamad abu haidar

Supervised by

Dr. Khaldoun Al-Dawoud

Co. Supervisor: Dr. Khaldoun Maddallah Al-Qaisi

Abstract

Accounting literature contains many research papers that examine the various issues of interest to the industrial sector. One of these issues are the principles of corporate governance on the timing of financial reporting in public companies listed on the ASE industrial companies. The primary objective of this study is to demonstrate the impact of the principles of corporate governance on the timing of financial reporting in public companies listed on the ASE in the years (2011-2015) industrial companies. This study focuses on four independent variables to measure the principles of corporate governance are: the size of the Board of Directors, Board composition, ownership ratio, and the duality of the work of the Executive Director. It would be measured dependent variable through a variable timing of financial reporting. The results showed that there is a significant effect and direct relationship, such as the size of the bank, the board size, and total ownership ratio. There is no statistically significant for each combination of the Governing Council, and the duality of the work of the Executive Director. of the most important recommendations reached by the study to focus on the application of corporate governance in the companies analyzed.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

تعتبر عملية تدقيق الحسابات ذات أهمية كبيرة وذلك لتعزيزها من مصداقية المعلومات المالية المعروضة في القوائم المالية، وذلك نتيجة عمليات التحقق والاختبار والفحص التي يقوم بها المدقق، وتمثل أهمية تدقيق الحسابات في اعتبارها أداة تخدم العديد من الفئات التي تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمد عليها في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها وخططها الحالية والمستقبلية، لذا فإن توقيت إصدار التقارير يكون له أهمية كبيرة لكثير من الفئات ومنها: إدارة المنشأة، والمستثمرون والبنوك والدائنون وأجهزة الدولة المختلفة وغيرها الكثير.

إن حالات التلاعب بتوقيت إصدار التقارير المالية المتزايدة والتي قامت بها الكثير من الشركات قد أدت إلى تحميل مستخدمي البيانات والتقارير المالية كم هائل من الخسائر المادية على اختلاف الأماكن وخصوصاً أن قدرة إدارات بعض الشركات على القيام باستغلال الثغرات ونقاط الضعف المتعلقة والمتوافرة في المعايير المحاسبية المطبقة في كثير من أنحاء العالم). (Palepu, 2012)

وتوجيهها بالهدف الذي يخدم مصالح هذه الشركات كما أدت هذه الحالات من التلاعب إلى التأثير على الانطباع الذي سيتكون لدى مستخدمي هذه القوائم على الأداء للشركات.

ويرتبط مفهوم الحاكمية المؤسسية بمجموعة من المفاهيم الأساسية التي تنظم الرقابة على المؤسسات وتنظم العلاقة ما بين الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح (Stakeholders) المتعددين ومنهم (العملاء، والدائنين، والموردين، وشركات التدقيق، والممولين، والمشرعين، والسوق المالي.... الخ)، والتي تهدف إلى التأكد من سلامة إدارة المؤسسة وضمان تحقيق أهدافها، وضمان الالتزام بالمعايير الأخلاقية، والتوافق مع القوانين والتشريعات () PRINCIPLES OF CORPORATE GOVERNANCE, (2016).

إن تطبيق مبادئ الحاكمية يؤدي إلى تحقيق مجموعة من الفوائد للمؤسسة والمستثمر والدولة والاقتصاد بشكل عام. حيث يتم محاربة الفساد والحد من انتشاره، وسوء الإدارة، ويؤدي إلى إصلاح المؤسسات، وتخفيض كلفة رأس المال، وجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية والحد من هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وضمان تحقيق عائد للمستثمرين. ونظراً للأهمية التي سبق ذكرها فقد جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على توقيت اصدار التقارير المالية بالشكل الذي يحقق الهدف الرئيسي من تطبيق الحوكمة ومبادئها مما يؤدي إلى رفع درجة الثقة بهذه التقارير من قبل المدققين وأصحاب المصالح في الشركات.

1-2: مشكلة الدراسة (Research Problem)

تكمن مشكلة الدراسة في محدودية إدراك الشركات الصناعية الأردنية "بناء على اجابات مجموعة من المدققين العاملين في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان" لأهمية مفهوم الحاكمية المؤسسية والذي يعد من المفاهيم الحديثة نسبياً ويقوم على تنظيم العلاقة ما بين الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح المختلفة والمدققين، ويحقق جملة من الفوائد للدولة والمؤسسات والأفراد، لذا فإن الشركات الصناعية الأردنية وكغيرها من منظمات الأعمال الأردنية، بحاجة لمعرفة المزيد عن هذا المفهوم ومبادئه.

1-3 عناصر مشكلة الدراسة (أسئلة الدراسة) (Research Questions)

السؤال الرئيسي الأول

هل يوجد أثر لمبادئ الحاكمية المؤسسية بأبعادها (حجم مجلس الإدارة، تركيبة مجلس الإدارة، نسبة الملكية، وازدواجية عمل المدير التنفيذي) على توقيت التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة التالية:

السؤال الفرعي الأول: هل يوجد أثر لحجم مجلس الإدارة على توقيت التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

السؤال الفرعي الثاني: هل يوجد أثر لتركيبه مجلس الإدارة على توقيت التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

السؤال الفرعي الثالث: هل يوجد أثر لنسبة الملكية على توقيت التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

السؤال الفرعي الرابع: هل يوجد أثر لازدواجية عمل المدير التنفيذي على توقيت التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

4-1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة كونها تتناول موضوعاً هاماً للشركات الصناعية الأردنية بشكل خاص، وللمجتمع بشكل عام ألا وهو مفهوم الحاكمية المؤسسية وعناصرها في هذه الشركات وتوقيت التقارير المالية لها.

إذ يعتبر قطاع الشركات الصناعية من القطاعات الهامة في الاقتصاد الأردني إذ يعتبر كرافداً أساسياً للدولة ومساعداً في عجلة التنمية وربحيته تعني الاستمرارية في العمل والديمومة، كما تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

الأهمية النظرية تتمثل فيما يلي:

يمكن أن تشكل منطلقاً لمزيد من الدراسات اللاحقة حول موضوع هام وحديث ألا وهو الحاكمية المؤسسية في الشركات الصناعية.

أهميتها الأكاديمية من خلال متغيراتها التي تعتمد على متغيرات حديثة من الجانب النظري والعملي التحليلي.

وستحاول هذه الدراسة الكشف عن أثر الحاكمية المؤسسية على توقيت التقارير المالية مما قد يساعد إدارة هذه الشركات على توجيه القرارات التنفيذية نحو أداء مالي أفضل.

الأهمية التطبيقية تتمثل فيما يلي:

وتكمن في تعميم نتائجها التي من شأنها أن تساهم في تدعيم مفهوم الحاكمية المؤسسية للشركات الأردنية الصناعية، ورفع مستوى الاهتمام بها من قبل هذه الشركات.

كما تتمثل في التوصيات التي ستقدمها لإدارة الشركات الأردنية الصناعية في مجال الحاكمية المؤسسية مما قد يزيد من أدائها المالي والتشغيلي وانعكاس أثره على كل الأطراف.

تعتبر هذه الدراسة تحليلية بدرجةها الأولى إذ أنها ستعتمد على قياس الأداء المالي من نسب وأرقام، ووصفية من جهة تنفيذ الحاكمية المؤسسية في قطاع الشركات الصناعية.

الفرضية الرئيسية الأولى

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بمستوى ($\alpha=0.05$) لمبادئ الحاكمية المؤسسية بأبعادها (حجم مجلس الإدارة، تركيبة مجلس الإدارة، نسبة الملكية، وازدواجية عمل المدير التنفيذي) على توقيت التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

وتتفرع عنها الفرضيات التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) لمبادئ الحاكمية المؤسسية المتمثلة في (حجم مجلس الإدارة) على توقيت التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

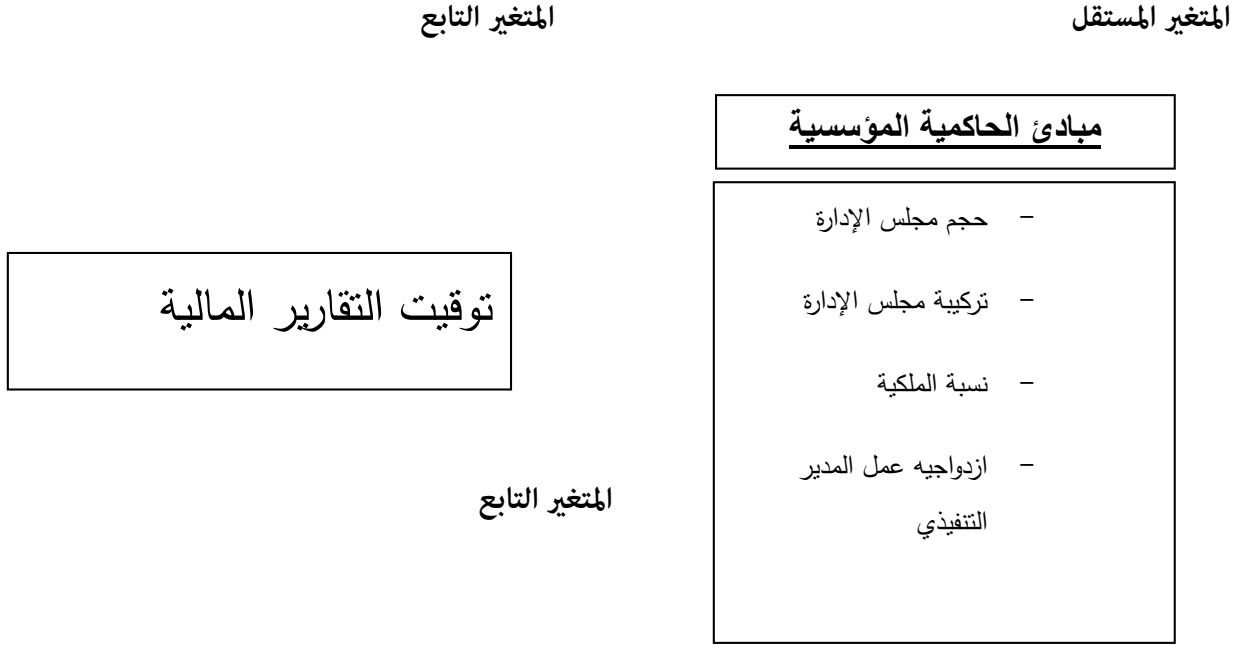
الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) لمبادئ الحاكمية المؤسسية المتمثلة في (تركيبة مجلس الإدارة) على توقيت التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) لمبادئ الحاكمية المؤسسية المتمثلة في (نسبة الملكية) على توقيت التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) لمبادئ الحاكمية المؤسسية المتمثلة في (ازدواجية عمل المدير التنفيذي) على توقيت التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

6-1 أمودج الدراسة

لتحقيق الغرض من هذه الدراسة والوصول إلى أهدافها في تحديد أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، فقد قام الباحث بتطوير نموذج خاص بهذه الدراسة، والشكل رقم (1) يوضح أمودج الدراسة ومتغيراته.



الشكل (1): المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى:

Alber, D and ALbear A.(2011) ، Simeonovski, 2013، Fanta, (2013)

7-1 التعريفات الإجرائية

تعرف بعض المصطلحات التي سنستخدمها في الدراسة كالتالي:

- الحاكمية المؤسسية: الإطار الناظم للعلاقات بين إدارة الشركات ومجلس الإدارة والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، والذي يساعد على مراقبة الأداء وتحسينه من خلال ترشيد القرارات والتقريب بين المصالح.

- حجم مجلس الإدارة: عدد أعضاء مجلس الإدارة في الشركات (الصناعية الأردنية)

- ملكية أعضاء مجلس الإدارة: تعرف بأنها عدد الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة في (الصناعية الأردنية).

- تركيبة مجلس الإدارة: مراعاة التنوع في الخبرة العملية والمهنية والمهارات المتخصصة في تشكيل المجلس وأن يضم أعضاء تنفيذيين وأعضاء غير تنفيذيين.

ازدواجية عمل المدير التنفيذي: تعني عدم الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة وبين وظيفة المدير التنفيذي الرئيسي للشركة.

المدقق: هو الشخص الذي يحق له تأدية عملية مراجعة وتدقيق الحسابات وفقا لشروط قانونية مع مراعاة قواعد ومبادئ السلوك المهني للمحاسبين القانونيين والمتمثلة ب الاستقلالية والموضوعية والعناية المهنية بالإضافة للسرية والموضوعية والكفاءة.

التدقيق: عملية منهجية معتمدة على جمع الأدلة المتعلقة بنتائج الأنشطة الاقتصادية بشكل موضوعي وتهدف عملية التدقيق إلى بيان مدى المطابقة بين النتائج التي الحصول عليها مع المعايير المقررة وذلك من أجل حماية أصول المنظمة والتأكد من سلامة بياناتها.

8-1 محددات الدراسة وحدودها (Limitations and Delimitations of the Study)

الحدود المكانية: الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

الحدود الزمانية: تقتص الدراسة على الفترة الزمنية 2011- 2015 للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

الحدود العلمية: اقتصرت متغيرات الدراسة على مبادئ الحاكمة المؤسسية بأبعادها (حجم مجلس الإدارة، تركيبة مجلس الإدارة، نسبة الملكية، ازدواجية عمل المدير التنفيذي)، ودراسة أثرها على توقيت التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان كمتغير تابع.

الفصل الثاني

الاطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: الحاكمية المؤسسية

1-1-2: مقدمة:

أدت الحوادث التي وقعت خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي إلى إعطاء الأولوية للموضوعات المتعلقة بالحاكمية المؤسسية المتمثلة بالفضائح المالية التي أصابت عدداً كبيراً من الشركات العالمية بصفة عامة والأميركية بصفة خاصة، ومتابعتها من أحداث متلاحقة في الأسواق المالية من فساد إداري ومحاسبي فضلاً عن ضعف رقابي على الأنشطة المالية المختلفة في المؤسسات المالية وغير المالية، وغير ذلك من الأسباب التي أدت إلى بروز تساؤلات عديدة حول ضرورة وضع مجموعة من الضوابط الأخلاقية والمبادئ المهنية ومرتكزات كفيلة بحماية حقوق الأطراف المعنية (أصحاب المصالح Stakeholders) (المساهمين، الموردين، الدائنين، المستثمرين، العاملين و المجتمع بصفة عامة)، كل ذلك أسهم في تحديد نطاق هذا المفهوم وإرساء قواعده. إلا أنها ولدت صعوبة في تحديد مفهوم محدد بشكل قاطع لها، حيث تناوله الكتاب والباحثون كل من زاويته ونظرتة الخاصة.

2-1-2: مفهوم الحاكمية المؤسسية: Corporate Governance Concept

تجدر الإشارة في البدء إلى أن مصطلح الحاكمية (Governance) أو الحاكمية المؤسسية (Corporate Governance) هو مصطلح فرض نفسه وأوجد ذاته قصراً وطواعية (السعدني، 2005، ص1 الكتاب والباحثون كل من زاويته ونظرتة 61) والدافع وراء شيوع هذا المفهوم هو تناغمه مع لفظي العولمة (Globalization) والخصخصة (Privatization) اللذين دار حولهما جدل كبير في بداية ظهورهما (يوسف، 2003) ويشير لفظ الحاكمية إلى الترجمة العربية للأصل الإنكليزي للكلمة (Governance) الذي توصل إليه مجمع اللغة العربية بعد عدة محاولات لتعريب الكلمة

حيث تم سابقاً إطلاق مصطلحات أخرى مثل الإدارة الرشيدة، الإدارة الجيدة، الضبط المؤسسي، التحكم المؤسسي، الحاكمية المؤسسية، حاكمية الشركات ومصطلحات أخرى، إلا أن الأكثر شيوعاً وتداولاً من قبل الكتاب والباحثين هو مصطلح حاكمية الشركات أو الحاكمية المؤسسية. (يوسف، 2007) الذي يتكون من مصطلحين هما حاكمية والمؤسسية. الحاكمية كمفهوم يتضمن العديد من الجوانب التي تطرق لها الباحث (ميخائيل) وكما يأتي:

الحكمة: ما تقتضيه من التوجيه والإرشاد.

الحكم: ما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.

الاحتكام: ما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.

أما المؤسسية فمشتقة من كلمة مؤسسة، ووقد تناولت الأدبيات الإدارية والمحاسبية عدداً من التعاريف التي تطرق لها عدد من الخبراء والباحثين.

من أوائل من اهتم بهذا الموضوع هي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حيث قدمت أول تعريف لها عام 1999 بأنها "ذاك النظام الذي يوضح كيفية إدارة منشآت الأعمال المالية والرقابة عليها". (OECD,1999) في حين ذهب (Wolfensohn) في تعريفه للحاكمية المؤسسية بأنها ذلك "النظام الذي يدور حول تحقيق العدالة والشفافية ومحاسبة المسؤولية" (Wolfensohn,1999). وهناك من يرى الحاكمية المؤسسية على أنها "استراتيجية تتبناها الشركة في سعيها لتحقيق أهدافها الرئيسية وذلك ضمن منظور أخلاقي ينبع من داخلها باعتبارها شخصية معنوية مستقلة وقائمة بحد ذاتها ولها من الأنظمة واللوائح الداخلية والهيكل الإداري ما يكفل لها تحقيق تلك الأهداف بقدراتها الذاتية بعيداً عن تسلط أي فرد فيها وذلك بالقدر الذي لا يتضارب ومصالح الآخرين ذوي العلاقة". (Williamson, 1999) ومن وجهة نظر أخرى يرى الكاتبان (Monks & Minow) الحاكمية المؤسسية بأنها "علاقة بين عدد من الأطراف المشاركة التي تؤدي إلى توجيه وتحسين أداء الشركة". (Monks&Minow, 2001).

ويعرف معهد المدققين الداخليين (AII) مفهوم الحاكمية أيضاً بأنها "العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير الإشراف على إدارة المخاطر ومراقبتها والتأكيد على كفاءة الضوابط لإنجاز أهداف والمحافظة على قيم الشركة من خلال الحاكمية المؤسسية فيها" (AII,2002, p.5). وهناك ما يشير إلى هذا المفهوم بأنه "نظام الهيكلية، تشغل ومراقبة الشركة مع التوجه لتحقيق أهداف إستراتيجية طويلة الأمد لإرضاء المساهمين، دائنين، الموردین، الزبائن، العاملين، والتوافق مع المتطلبات القانونية والتنظيمية كجزء من حاجات البيئة والمجتمع. (Sarkar & Majumdar, 2005). في حين ذهب (السعدي، 2005) في تعريفه للحاكمية المؤسسية من خلال نظريته لهذا المفهوم كنظام يتكون من مجموعة من أجزاء يعمل على تفعيل الإمكانيات وتوظيف الموارد بطريقة كفوة ويحدد في تعريفه أن الحاكمية المؤسسية نظام يعمل كمنظومة تفاعلية استهدافية مكونة من ثلاثة أجزاء هي:

الجزء الأول: المدخلات Input

وهو ما تحتاج إليه حاكمية من مستلزمات وما يتعين توفيره لها من مطالب سواء كانت مطالب تشريعية أو إدارية أو قانونية أو اقتصادية مجتمعة.

الجزء الثاني: تشغيل الحاكمية Governance Operation

ويشير إلى الجهات المسؤولة عن تطبيق الحاكمية والمشفرة على هذا التطبيق جهات الرقابة وكل كيان إداري داخل الشركة أو خارجها يساهم في تنفيذ الحاكمية وفي تشجيع الالتزام بها فضلاً عن تطوير أحكامها والارتقاء بها.

الجزء الثالث: المخرجات Output

في الجزء الثالث أراد الباحث الإشارة إلى إن الحاكمية ليست هدفاً بحد ذاتها بل هي أداة ووسيلة لتحقيق أهداف يسعى إليها الجميع، إذ أن المخرجات هنا هي مجموعة المعايير والقواعد والقوانين المنظمة للأداء والسلوك والممارسات العملية والتنفيذية سواء في الشركات أو المصارف للحفاظ على حقوق أصحاب المصالح وتحقيق الشفافية.

كذلك عرف (أبو غزالة) هذا المفهوم بأنه "النظام الذي يتم من خلاله إدارة ورقابة منشآت الأعمال، كما ينظر للحاكمية على أنها وسيلة لتعزيز الشفافية والمساءلة". (أبو غزالة، 2006) ومن المفاهيم الواردة أيضاً للحاكمية المؤسسية أنها "مصطلح اقتصادي حديث نسبياً وهو يعني إخضاع الشركات المساهمة للقوانين المؤسسية التي تفرض المراقبة والمتابعة وضمان أن تتسم بيانات تلك الشركات وممارستها الإدارية والمالية بأقصى درجات الإفصاح والشفافية لحماية لحقوق المساهمين". (المنتدى التعليمي، 2007) أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

فأعدت النظر في مفهوم الحاكمية المؤسسية وخرجت بمفهوم أكثر عمقاً وشمولية في كثير من الجوانب وأوضحت بأنه "مجموعة من العلاقات ما بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالشركة، كما أنها تبين الآلية التي توضح من خلالها أهداف الشركة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها، ومن ثم فإن الحوكمة المؤسسية الجيدة هي التي توفر لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة الشركة وتسهيل إيجاد عملية مراقبة فاعلة، وبالتالي تساعد الشركة على استغلال مواردها بكفاءة". (البنوك، 2007) وأخيراً عرف الباحث (إسماعيل) الحاكمية المؤسسية فأكد على أنها " القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركة والمساهمين فيها وأصحاب المصالح المرتبطة بها" (اسماعيل، 2008).

ومن خلال العرض السابق للتعريفات التي وردت في الأدبيات المختصة بالموضوع من حيث تعددها وعدم اتفاقها على تعريف محدد وجامع مانع كما يقول الفلاسفة ويلاحظ فيها الآتي:

أولاً: إن التعريف الأكثر شمولية هو الذي تبنته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2007 وذلك لتغطية أكثر الجوانب للنشاط الإداري والمحاسبي للشركة ، حيث يشمل استخدام كافة الآليات التي من شأنها الوصول إلى الاستخدام الأمثل لكافة الموارد المتاحة للشركة وإدارتها ضمن نظام رقابة فعال.

ثانياً: في حال أخذ التعريفات الأخرى بعين الاعتبار فالحاكمة بوصفها إجراء عملي يشمل متابعة أداء مجلس الإدارة وكافة المستويات الإدارية في الهيكل التنظيمي للشركة وبناءً على ما تقدم فإن الحاكمة المؤسسية هي "مجموعة القواعد والإجراءات والنظم (الإدارية، القانونية، المحاسبية، المالية، الاقتصادية) والتعليمات التي توجه سلوك الشركة وتحكم العلاقة بين كل من الأطراف وبها يؤدي إلى تحسين الأداء ونزاهة السلوكيات والحد من الممارسات الخاطئة فضلاً عن استغلال الموارد بكفاءة وفاعلية من أجل تحقيق أهداف الشركة."

تطرق علماء الاقتصاد قديماً مثل (أدولف بيرلي وغاردنزمينز 1932) لمفهوم الحاكمة المؤسسية في كتابهما "الشركة الحديثة والملكية الخاصة" الذي يعنى بأداء الشركات الحديثة والاستخدام الفعال للموارد فضلاً عن القضايا المرتبطة بفصل مشكلة الوكالة. (سوليفان، 2007) إلا أن المتبع لجذور هذا الموضوع يجدها تعود إلى فضيحة (Watergate) في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ استطاعت الهيئات التشريعية والقانونية الأمريكية تحديد أسبابها في فشل الرقابة المالية في الشركات والإسهامات غير المشروعة المتمثلة بتقديم الرشاوى لبعض المسؤولين الحكوميين وعدم الإفصاح والشفافية في التقارير المالية، مما ساعد في صياغة قانون مكافحة ممارسات الفساد عام 1977 والذي تضمن قواعد خاصة لصياغة ومراجعة نظام الرقابة الداخلية التي كانت نواة لهذا المصطلح بعد أن تعرض عدد كبير من الشركات إلى انهيارات مالية في مجال القروض والادخار .

لقد تم تأسيس هيئة (Treadway & Commission) عام 1985 وتمثل دورها الأساسي في تحديد أسباب سوء تمثيل الوقائع في التقارير المالية وتقديم التوصيات حول تقليل حدوث ذلك (العرييد، 2003) وقدمت هذه الهيئة أول تقرير لها عن الحاكمة المؤسسية وقامت بنشره عام 1987 يدعو لوجود بيئة رقابية سليمة ومستقلة مع تدقيق داخلي موضوعي يدعو لضرورة الإفصاح عن مدى فاعلية الرقابة الداخلية (Treadway, 1987) .

وتعد هيئة تريدواي: لجنة وطنية تم تشكيلها عام 1985 لدراسة التقارير المالية المزورة (المزيفة) في الشركات بعد الانهيارات المالية التي حصلت في مجال الادخار والقروض إذ تمثل هذه اللجنة كل من معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي، جمعية المحاسبين الأمريكية، معهد المديرين الماليين الأمريكي، معهد المدققين الداخليين الأمريكي، معهد المحاسبين الإداريون الأمريكي. (العرييد، 2003).

وقد أثار موضوع الحاكمية جدلاً كبيراً في المملكة المتحدة في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات بعد انهيار كبرى الشركات الأمريكية والأوروبية آنذاك، مما قاد المساهمين والمستثمرين في الشركات وقطاع البنوك إلي القلق على استثماراتهم وجعل الحاكمية في المملكة المتحدة تدرك أن التشريعات السائدة والنظم القائمة تعاني من خلل ما، الأمر الذي حدا ببورصة لندن للأوراق المالية أن تقوم بتشكيل لجنة (Cadbury Committee) عام 1991 التي تضمنت ممثلين عن الصناعة البريطانية، وتحددت مهمتها بوضع مشروع للممارسات المالية لمساعدة الشركات في تحديد وتطبيق الرقابة الداخلية من أجل تجنب تلك الشركات الخسائر الكبيرة (Cadbury Committee, 1992)

وهذه اللجنة هي لجنة تدقيق الشؤون المالية للشركات البريطانية وتتضمن ممثلين عن مستويات الصناعة البريطانية وتتحدد مهمتها بوضع الممارسات التي تساعد الشركات في تحديد وتطبيق الرقابة الداخلية من أجل منع حدوث الانحرافات والتلاعب وتجنب الخسائر في هذه الشركات. (Cadbury Committee, 1992)

وفي عام 1992 تم إصدار أول تقرير عن هذه اللجنة حيث ركزت على دراسة العلاقة بين الإدارة والمستثمرين ودور المستثمرين في تعزيز دور التدقيق في الشركات والحاجة إلى لجان تدقيق فاعلة، كذلك أشار التقرير إلى دور مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والدعوة إلى فصل مسؤوليات وصلاحيات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. وهكذا توالى التقارير عن هذه اللجنة. (Blackburn, 2003) و (Matyjewicz & Code Practice) وتجدر الإشارة إلى أنه بمجرد إصدار تقرير (Cadbury) البريطاني أخذت العديد من الدول بإصدار تقاريرها لإصلاح ممارسة الشركات لأعمالها وتضمين التقارير بأفضل ممارسات الحاكمية المؤسسية (Code Practice) وبين الجدول (1) جرداً للتقارير الأولى التي صدرت عن الدول الملتزمة بمعايير الحاكمية المؤسسية على المستوى الدولي (خليل وعشماوي، 2008)، ثم تطورت فكرة هذا المفهوم وتعززت أكثر نتيجة الجهود المبذولة التي برزت أعقاب الأزمة المالية الآسيوية التي حدثت في أسواق تايلند وماليزيا عام 1997 (Akoum, 2004)، أما ما يخص الساحة العربية فكان للدول العربية توجه حقيقي نحو الاهتمام بهذا المفهوم ولو متأخراً ونأخذ على سبيل المثال جمهورية مصر العربية التي كان لها دور الريادة في ذلك الموضوع،

وتعد أول دولة في منطقة الشرق الأوسط تعتنى بمبادئ الحاكمية المؤسسية، حيث بدأ الاهتمام عام 2000 بمبادرة من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية آنذاك (وزارة التجارة حالياً)، وبالفعل تمت دراسة وتقييم مدى التزام مصر بالقواعد والمعايير الدولية الحاكمية المؤسسية، وتشير الدراسات إلى أن تطبيق قواعد الحاكمية في مصر قد شهدت تطوراً ملحوظاً في المدة من عام 2000-2003 حيث ارتفع تقييم مصر في الالتزام بمبادئ الحاكمية إلى 80% في عام 2003 مقارنة بـ 62% عام 2000 (النشرة الاقتصادية، 2003). وأشارت الباحثة (ابو العطا) إلى الانتهاء من أول تقرير لتقييم الحاكمية المؤسسية في مصر كان عام 2001 أنجزته وزارة التجارة الخارجية بالتعاون مع البنك الدولي وهيئة سوق المال وبورصة الأوراق المالية وشارك فيه أيضاً عدد من المراكز البحثية والمهتمين من الاقتصاديين والقانونيين، وقد أشار التقرير في مجمله إلى أن مبادئ الحاكمية متواجدة في جمهورية مصر العربية وذلك في عدد من القوانين و اللوائح التي ترتبط بحاكمية الشركات المصرية سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة (أبو العطا، 2001)، وعلى الرغم من حداثة هذا الموضوع عربياً نرى أن هنالك تحركاً جاداً من الباحثين والمهتمين في البيئة الاقتصادية للمملكة السعودية للتعرف على مفهوم الحاكمية وشرح جوانبه وكيفية تطبيقه في قطاع الأعمال السعودي، حيث عقدت أول ندوة في فرع القصيم بجامعة الملك سعود للمدة من 14-15 تشرين الأول 2003 تناولت خلال محاورها مناقشة الحاكمية المؤسسية ومدى إمكانية تطبيقها في المملكة العربية السعودية وتمخض عن الندوة، تبني قواعد وإجراءات تنظيم العلاقات الأساسية ما بين ذوي العلاقة بالشركات بما يضمن تعزيز كفاءة الأداء والإفصاح والشفافية إضافة إلى المساءلة وتعظيم فائدة المستثمرين فضلاً على اقتصاد البلد ككل (جريدة الرياض، 2006)، وكان لإمارة دبي دور مميز في منطقة الخليج حيث أسس مركز دبي المالي العالمي في شباط من عام 2006 معهد حوكمة الشركات (حوكمة) بالتعاون مع عدد من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية المرموقة، وشارك في تأسيس هذا المعهد كل من منظمة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ووزارة المالية والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، اتحاد المصارف العربية (UAB)، كلية دبي للإدارة الحكومية، ومعهد التنمية الإدارية (IMD).

ويهدف معهد حوكمة إلى تطوير أفضل الممارسات في هذا المجال وتعزيز الإصلاحات وإرساء مبادئ الإفصاح والشفافية في قطاع الشركات ومساعدة دول المنطقة على تطوير وتطبيق استراتيجيات حاكمية مستدامة للشركات يمكن تطبيقها في جميع دول المنطقة. (المنارة، 2005)، (سلامة، 2006)، (السعيد، 2008) فضلاً على أن هناك جهوداً مماثلة لبعض الدول العربية التي تسعى للالتزام بقواعد الحوكمة ومن هذه الدول لبنان، الأردن، تونس، وعدد من دول مجلس التعاون الخليجي. (اليافى، 2003) وهناك اتفاق بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والبنك الدولي على زيادة التعاون والحوار في مجال الحوكمة المؤسسية وذلك استجابة للحاجة المتزايدة للدول التي ترغب في تقوية هذا النظام، لوجود إجماع دولي على أن الحوكمة المؤسسية تعد قاعدة أساسية لاقتصاد السوق وآلياته وللتطور في الأجل الطويل. (OECD، 2004).

جدول (1): تقارير الحاكمية المؤسسية الأولى التي صدرت على المستوى الدولي

1987	الولايات المتحدة الأمريكية	تقرير اللجنة الوطنية عن إعداد التقارير المالية الاحتمالية
1992	المملكة المتحدة - بريطانيا	تقرير لجنة كادبوري
1994	كندا	أين كان المديرين
1994	جنوب إفريقيا	تقرير كينج الأول
1995	فرنسا	تقرير فينتو الأول
1998	اليابان	الحاكمة المؤسسية في اليابان
1998	إسبانيا	الحاكمة المؤسسية الإسبانية
1999	اليونان	بيان مبادئ أساليب الحاكمية المؤسسية.
2000	ألمانيا	قوانين الحاكمية المؤسسية الألمانية
2000	إندونيسيا	حزمة قوانين الحاكمية المؤسسية
2002	البرازيل	توصيات الحاكمية المؤسسية
2002	أستراليا	مجلد (1) في الحاكمية المؤسسية
2002	بولندا	أفضل الممارسات في الشركات العامة

المصدر: خليل، وعشماوي، "الحاكمة المؤسسية"، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر 2008.

(بتصرف)

وبناءً على ما تقدم، يلاحظ أن مفهوم الحاكمية مفهوم حديث التطبيق قديم الجذور والمنطلقات ساهمت عدة عوامل في نشوء فكرته وتطورها مما جعله وليد الحاجة، حيث بدأ في الولايات المتحدة الأمريكية ثم أوروبا لا سيما في المملكة المتحدة، وانتشر بعد ذلك في الدول العربية ومنها الأردن ومصر والسعودية والإمارات العربية المتحدة.

3-1-2 أهمية الحاكمية المؤسسية Corporate Governance Importance

اكتسبت الحاكمية المؤسسية أهمية كبيرة برزت أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها العالم في الآونة الأخيرة والتي منيت بها العديد من الشركات العالمية بخسائر فادحة خاصة ما حدث بأسواق عدد من دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية نتيجة لحالات الفشل الإداري والتلاعب بالقوائم المالية وتعظيم أرباح تلك الشركات بنسب مبالغ بها فضلاً عن السعي وراء تحقيق الربح السريع وعدم الالتزام بمحددات السلوك المهني والأخلاقي كأعراف سائدة، مما أدى إلى حدوث العديد من حالات الإفلاس والعسر المالي لشركات عملاقة تضرر فيها الكثير من المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال.

كل هذا استرعى الاهتمام بموضوع الحاكمية المؤسسية وتأكيد أهميته التي برزت آثاره واضحة من خلال تحقيقه للمنافع الآتية:

تجنب الشركات حالات الفشل الإداري والتعرض للإفلاس والتعثر المالي فضلاً عن دورها في تعظيم قيمة الشركة في السوق وضمان بقائها ومهوها واستمرارها في عالم الأعمال على المستوى الدولي أو الإقليمي أو المحلي أو عند العمل في بيئة تنافسية عالية. (Reed, 2005).

تحديد مصير الشركات فضلاً عن مصير اقتصاديات الدول في العصر الحالي المسمى بعصر العولمة، لأن قواعد الحاكمية والالتزام بها أصبحت أداة قوية لخلق سوق تمتاز بالشفافية والإفصاح عن المعلومات المحاسبية من خلال أدوات رقابية فعالة مسلطة على مجالس إدارات الشركات والتزامها بإعادة هيكلة هذه المجالس وتفعيل الدور الذي يلعبه الأعضاء غير التنفيذيين داخل مجلس الإدارة. (الصبان وسليمان، 2004).

تبرز أهمية الحاكمية المؤسسية لشركات القطاعين العام والخاص بنفس الأهمية، وقد بدت الجهود المبذولة لغرس الحاكمية في مؤسسات القطاع العام، أو عندما تعمل تلك الدول على إعداد مؤسسات القطاع العام للخصخصة من خلال توافر الشفافية والوضوح والدقة في القوائم المالية والعمل بطريقة شفافة كي يتمكن أصحاب المصالح من اتخاذ قرارات صائبة للحصول على عائد عادل من الموجودات، وهذه الإجراءات هي لب وجوهر الحاكمية المؤسسية. (كاترين وسوليفان، 2003).

تبرز أهمية الحاكمية من خلال الفصل بين ملكية الشركة والإدارة ومن ثم بين المساهمين وإدارة الشركة وكذلك الفصل بين مسؤوليات مجلس الإدارة ومسؤوليات المديرين التنفيذيين بسبب ما يخلقه هذا الفصل من فاعلية تتصل بتحديد الرؤيا الاستراتيجية ومدى توافق احتياجات ومتطلبات مصالح المستثمرين في الشركة المساهمة. (Estrin، 1998).

للحاكمية دور مهم في جذب الاستثمارات سواء الأجنبية منها أو المحلية وتساعد في الحد من هروب رؤوس الأموال وازدياد فرص التمويل فضلاً عن إمكانية الحصول على مصادر أرخص مما يزيد من أهمية الحاكمية بشكل خاص بالنسبة للدول النامية. (يوسف، 2007:10). ومن جهة نظر أخرى فإن أهمية الحاكمية المؤسسية أن تكون مؤثرة بشكل مباشر على جمهور المتعاملين مع إدارات الشركات المساهمة، من أجل تحقيق الثقة في المعلومات المالية وغير المالية التي يتم نشرها من قبل تلك الشركات.

4-1-2 مبادئ الحوكمة المؤسسية Corporate Governance Principles

لقد كان لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بالمشاركة مع صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (IB) والاتحادات المهنية دور بارز في إرساء مجموعة من المبادئ الإرشادية لتكون مرجعيات للاستعانة بها في منظمات الأعمال حول آلية الحوكمة ومدى فاعليتها بكل من الأسواق المتقدمة والنامية. وقد غطت هذه المبادئ التي صدرت عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عام 1999 تحت عنوان "Principles of Corporate Governance" خمسة مجالات، إلا أنه في عام 2004 تم تعديل هذه المبادئ وأصبحت تغطي ستة مجالات وكما أشارت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال موقعها على الشبكة العالمية الإنترنت.

أولاً: مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD:

تطرق لهذه المبادئ بالشرح والتفصيل مجموعة من الباحثين والمهتمين وغيرهم من المهتمين

المبدأ الأول: توافر إطار فعال لحوكمة الشركات (OECD, 2004):

يؤكد هذا المبدأ على أن يعمل هيكل الحوكمة الشركات على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق، وأن يتوافق مع دور القانون ويحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة والالتزام بتطبيق القانون ولقد شدد على الآتي:

ان يتم تطوير هيكل الحوكمة مع مراعاة تأثيرها على الاقتصاد الكلي ونزاهة السوق والحوافز التي تقدمها للمشاركين في السوق، والترويج لشفافية وكفاءة السوق.

ويقصد هنا بالكفاءة أي عدم قدرة أي مستثمر على تحقيق أي أرباح غير عادية على حساب مستثمر آخر وذلك لعدم قدرة أي مستثمر في الحصول على أي معلومات جديدة تجعله في وضع أفضل لاتخاذ قرارات استثمارية تعود بالنفع والربح عليه دون المستثمرين الآخرين. (خليل والعشماوي، 2008).

ب- إن المتطلبات القانونية والرقابية التي تؤثر على ممارسة الحوكمة المؤسسية داخل التشريع ينبغي ان تتوافق مع قواعد القانون وشفافيته والالتزام بتطبيقه.

ج- أن تنص التشريعات بوضوح على توزيع المسؤوليات بين الهيئات المختلفة مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور.

د- أن تتمتع الهيئات الإشرافية والرقابية المسؤولة عن تنفيذ القانون بالسلطة والنزاهة وتوفير الموارد اللازمة للقيام بواجباتها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية.

المبدأ الثاني: حقوق المساهمين (OECD, 1999):

يضمن هذا المبدأ حماية حقوق المساهمين المتضمنة:

أ- حقوق المساهمين الأساسية التي ضمنت المبادئ الآتية:

الأساليب الآمنة لتسجيل الملكية.

نقل وتحويل ملكية الأسهم.

الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة.

المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين.

المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

المشاركة في أرباح الشركة.

ب- حق المساهمين في المشاركة في اتخاذ القرارات المهمة، وإعلامهم بشكل كافٍ عن القرارات المتعلقة بالتغييرات الجوهرية في الشركة ومن بينها:

التعديلات في النظام الأساسي أو في بنود تأسيس الشركة أو في غيرها من الوثائق الأساسية للشركة.

أي عمليات غير عادية يمكن أن تؤدي إلى بيع الشركة.

ج- حق المساهمين في المشاركة بفاعلية والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، وإعلامهم بالقواعد، بما في ذلك إجراءات التصويت التي تحكم اجتماعات الجمعية وهي:

الحصول على معلومات كافية في الوقت المناسب عن مكان وتاريخ وجدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة فضلاً عن المعلومات الكاملة في التوقيت المناسب عن الموضوعات التي سيتخذ بشأنها القرارات في الاجتماع.

إتاحة الفرصة لتوجيه الأسئلة لمجلس الإدارة، ولإضافة موضوعات إلى جداول أعمال الاجتماعات العامة على أن توضع حدود معقولة لذلك.

المشاركة الفاعلة للمساهمين في القرارات الأساسية الخاصة بالحاكمة المؤسسية، مثل ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، والإعلان عن رؤية المساهمين بشأن سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، وينبغي أن تخضع مكونات نظام الحوافز الخاص بمجلس الإدارة والعاملين لموافقة المساهمين.

حق المساهمين بالتصويت بالحضور شخصياً أو بالإنابة مع مراعاة المساواة في تأثير التصويت بالحضور الشخصي أو الإنابة.

د- وجوب الإفصاح عن هيكل رأس المال والترتيبات التي تمكن بعض المساهمين من ممارسة درجة من الرقابة تؤثر على سياسة الشركة بما يتناسب مع نسبة مساهمتهم.

هـ- الكفاءة والشفافية في قيام السوق بوظائفه في الرقابة على الشركات.

القواعد والإجراءات التي تغطي عمليات الاستحواذ والصفقات غير العادلة إذ ينبغي أن تكون عملية الاندماج وبيع موجودات الشركة مثلاً واضحة ومعلنة وأسعارها تتصف بالشفافية والشروط العادلة بحيث يتسنى للمستثمرين فهم حقوقهم والتعرف على المسارات المتاحة لهم بحسب فئاتهم المختلفة.

عدم استخدام وسائل مضادة لعمليات الاستحواذ بغرض حماية الإدارة من المساءلة.

و- ينبغي أن يأخذ المساهمون بما في ذلك المستثمر المؤسسي في الحسبان التكاليف والمنافع المقترنة بممارستهم لحقوقهم في التصويت التي تركز على:

على المستثمر المؤسسي الذي يعمل في المجالات المالية أو الائتمانية أن يفصح عن جميع السياسات المتعلقة بالحاكمة المؤسسية والتصويت فيما يخص استثماراته، بما في ذلك الإجراءات الخاصة باستخدام حقوقه في التصويت.

على المؤسس الذي يعمل في المجالات المالية أو الائتمانية أن يفصح عن أسلوبه في التعامل مع تضارب المصالح الذي قد يؤثر على ممارسة الحقوق الرئيسة للملكية الخاصة باستثماراته.

ز- إن تتوافر لجميع المساهمين، بما في ذلك المؤسسون، الفرصة لتبادل الاستشارات في الموضوعات المتعلقة بحقوق ملكيتهم المنصوص عليها بالمبادئ التي تتناول الاستثناءات لمنع سوء الاستغلال.

المبدأ الثالث: المعاملة المتساوية للمساهمين (مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2003) تتضمن قواعد الحاكمة المؤسسية المساواة في معاملة المساهمين من الفئة ذاتها، بما في ذلك الأقلية والأجانب من المساهمين كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم وشدد هذا المبدأ على الآتي:

توفير حقوق التصويت المتساوية للمساهمين داخل كل فئة، ولهم الحق في الحصول على معلومات عن حقوق التصويت المرتبطة بكافة فئات الأسهم قبل شراء الأسهم.

أن تخضع التنفيذات في حقوق التصويت التي تؤثر سلباً على بعض فئات المساهمين لموافقتهم.

أن يتم التصويت بواسطة الأمناء أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم.

أن تسمح المتبعة لعقد إجتماعات الجمعية العامة للمساهمين بالمعاملة المتساوية لكل المساهمين، وعلى الشركة أن تتجنب الصعوبات وإرتفاع تكاليف التصويت.

تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح و الشفافية، ويحضر الإتيار أو الإطلاع لحساب المطلعين.

على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس الشركة.

والمقصود أعلاه من الفئة ذاتها أن هناك بعض المؤسسات تقوم بإصدار فئات مختلفة من الأسهم التي يكون لها خصائص مختلفة. على سبيل المثال لدى شركة فورد للسيارات فئتان من الأسهم (أ) و (ب) وهناك تمايز بين الإثنين في حقوق التصويت. (فبراير، 2007).

المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح (حماد، 2005)

ينبغي أن يقر الإطار الخاص بالقواعد المنظمة للحاكمية المؤسسية بحقوق أصحاب المصالح كما هي محددة في القانون، ويشجع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح بالشركة توفير الاستمرارية للشركات السليمة مالياً وتضمن ما يأتي:

أ- أن يشدد إطار القواعد المنظمة للحاكمية الشركات على ضرورة احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.

ب- إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عن انتهاك حقوقهم.
ج- أن يسمح إطار الحاكمية المؤسسية بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وأن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء .

د- توفير المعلومات لأصحاب المصالح وفرص النفاذ لها بأسلوب دوري وفي التوقيت المناسب .
هـ- السماح لأصحاب المصالح بما فيهم العاملين من الأفراد والجهات التي تمثلهم الاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم اتجاه التصرفات غير القانونية والمنافية لأخلاقيات المهنة، بما لا يؤدي إلى المساس بحقوقهم.

و- أن يزود إطار القواعد المنظمة للحاكمية المؤسسية بهيكل فاعل كفؤ للحماية من الإعسار المالي والتطبيق الفاعل لحقوق الدائنين.

المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية (دليل قواعد ومعايير حاكمية الشركات في مصر، 2005)

يشدد إطار القواعد المنظمة للحاكمية المؤسسية على الإفصاح الدقيق عن كافة البيانات المتعلقة بالأمور المادية للشركة بما في ذلك الموقف المالي والأداء والملكية والرقابة على الشركة متضمناً الآتي:

أ- ينبغي أن يشمل الإفصاح المعلومات الآتية على سبيل المثال لا الحصر:

النتائج الاستثمارية ونتائج التشغيل الخاصة بالشركة.

أهداف الشركة.

ملكية أسهم الأغلبية وحقوق التصويت .

مكافآت اعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمعلومات الخاصة بمؤهلاتهم وكيفية اختيارهم ومدى استقلالهم.

معاملات الأطراف أصحاب المصالح .

المخاطر الجوهرية المتوقعة.

الأمور المادية والجوهرية المتعلقة بالعاملين وغيرهم من ذوي العلاقة.

هياكل وسياسات قواعد الحاكمية المؤسسية ومضمون قانون للحاكمية وأسلوب تنفيذه.

ب- ينبغي أن تعد المعلومات المفصّل عنها استناداً إلى معايير محاسبة عالية الجودة وتشمل المعلومات المالية وغير المالية.

ج- إجراء التدقيق السنوي لحسابات الشركة بواسطة مدقق مستقل ومؤهل وذلك بهدف تقديم ضمان خارجي وموضوعي للمجلس والمساهمين يفيد أن القوائم المالية تمثل بالفعل المركز المالي للشركة وأدائها في جميع المجالات المهمة.

د- توفير قنوات نشر المعلومات لتمكين الجهات المستفيدة من الوصول إليها بشكل عادل وبكلفة منخفضة في الوقت المحدد.

هـ- تعزيز التقارير بما يقدمه الوسطاء والمحللون ووكالات التقدير من مشورة ونصح ذات صلة بقرارات المساهمين.

المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة (خليل والعشماوي، 2008)

يجسد هذا المبدأ إطار قواعد الحوكمة المؤسسية على استراتيجية الشركة والرقابة الفاعلة لمجلس الإدارة على الشركة، ومسؤولية مجلس الإدارة أمام الشركة والمساهمين من حيث:

أ- أن يعمل مجلس الإدارة بإخلاص على أساس عناية للرجل الحريص لما فيه صالح الشركة والمساهمين.

ب- على مجلس الإدارة إن كانت قراراته تؤثر على مجموعة من المساهمين أن يعمل على تحقيق المعاملة المتساوية لجميع المساهمين.

ج- على مجلس الإدارة ان يتبع معايير عالية للأخلاق ويضع في اعتباره مصالح الأطراف ذوي العلاقة.

د- على مجلس الإدارة القيام بإنجاز مجموعة من المهام الأساسية المقررة مسبقاً بما في ذلك:

وضع استراتيجية الشركة وسياساتها والموازنات وخطط العمل وتحديد أهداف الأداء ومراقبة تنفيذ الأداء والنفقات الرأسمالية وتصفية الاستثمارات.

متابعة قياس كفاءة ممارسة الشركة لقواعد الحوكمة المؤسسية وإجراء التعديلات عند الحاجة.

اختيار كبار المديرين وتحديد مكافآتهم ومتابعة أدائهم وإعفائهم عند الضرورة.

الإفصاح عن مكافآت المديرين وأعضاء مجلس الإدارة، لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين.

توافر نظام رسمي يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

الرقابة على حالات تعارض المصالح الخاصة بالمديرين وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين بما في ذلك سوء استخدام موجودات الشركة وإحكام السيطرة على بعض العمليات المتعلقة بها.

التأكد من سلامة التقارير المالية والنظم المحاسبية للشركة بما في ذلك نظام للتدقيق المالي المستقل والرقابة الداخلية لاسيما أنظمة إدارة المخاطر والرقابة المالية والتشغيلية، والامتثال للقوانين والتعليمات.

هـ- على مجلس الإدارة ضمان الحكم بشكل مستقل وموضوعي فيما يتعلق بشؤون الشركة من خلال:

تكليف عدد كاف من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ممن توافر فيهم القدرة على الحكم الموضوعي بمهام قد يحدث فيها تعارض للمصالح المحتملة مثل (التقارير المالية، التعيينات، مكافآت التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة).

التحديد الدقيق والإفصاح عن الهدف وإجراءات العمل الخاصة بلجان مجلس الإدارة عند تأسيسها.

على أعضاء مجلس الإدارة تكريس وقت كاف لممارسة مسؤولياتهم.

و- أن يتوافر لأعضاء مجلس الإدارة سهولة النفاذ إلى المعلومات المناسبة الدقيقة في التوقيت المناسب ليتسنى لهم القيام بمسؤولياتهم على الوجه الأكمل.

تجدر الإشارة إلى إن المبادئ التي ذكرت تنطبق في المقام الأول على الشركات المساهمة المقيدة في بورصة الأوراق المالية لاسيما التي يجري تعامل نشط على أسهمها، وكذلك على للمؤسسات المالية التي تتخذ شكل شركات مساهمة. فتلك الشركات تكون ملكيتها موزعة بين عدد كبير من الشركاء مما يستلزم تحديد العلاقة بين ملكيتها وإدارتها التي تكون مؤثرة بشكل مباشر على مجموعة كبيرة من الجمهور، كذلك تنطبق وعلى وجه الخصوص على الشركات التي يكون تمويلها الرئيس من البنوك لما يترتب على التزامها بمبادئ الحاكمية من ضمان للدائنين. وقد صيغت هذه المبادئ بحيث تتلاءم مع تلك الشركات في إطار أحكام قانون الشركات المساهمة، شركات التوصية بالأسهم وشركات ذات المسؤولية المحدودة. (بهاء الدين وشوقي، 2008).

مع هذا فإن المبادئ السابقة التي توصلت إليها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ليست ملزمة ولا تهدف إلى وضع وصفة تفصيلية لنظام تشريع محلي لأية دولة، لكنها تسعى إلى تحديد أهداف واقتراح وسائل مختلفة لتطبيقها بوصفها نقاط مرجعية بالإمكان الاسترشاد بها، وليس هناك نموذجاً مثالياً للحاكمية المؤسسية (شاكر، 2005) ، ولكن مسؤولية تشكيل إطار قانوني وتنظيمي فعال يقع على عاتق الحكومات بحيث يوفر المرونة الكافية التي تكفل بدورها للأسواق إمكانية العمل بكفاءة، ويترك للحكومات والمتعاملين في السوق حرية تقرير كيفية تطبيق هذه المبادئ عند وضع الأطر الخاصة بأساليب الحاكمية المؤسسية

مع الأخذ بالحسبان الظروف الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية المحيطة وتكاليف ومنافع تلك الاطر، ويؤخذ أيضاً بنظر الاعتبار طبيعة هذه المبادئ كونها دائمة التطور مما ينبغي على الشركات أن تدخل التجديدات المستمرة على أساليب ممارسة الحاكمية وأن تطوع تلك الأساليب على النحو الذي يجاري مواكبة التطورات في عالم تسوده بيئة دائمة التغيير لدعم القدرة التنافسية للشركات. (مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2003).

ويستدل مما سبق من استعراض للمبادئ المذكورة على أن الحاكمية المؤسسية تحتاج إلى بيئة تعي هذه المبادئ كي تقوم بتطبيقها بالشكل السليم وتؤدي ثمارها. فالحاكمية دون تفعيل تلك المبادئ لا تعني شيئاً وبالتالي يصبح الجهد ضائعاً. مما يتطلب تضافراً للجهود الدولية والإقليمية فضلاً عن المحلية للالتزام بمعايير الحاكمية التي تصدرها تلك المنظمات والافتناع بأهمية المعايير والضوابط مما يساعد في عملية تطبيقها.

5-1-2 أهداف الحاكمية المؤسسية Corporate Governance Objective

يسهم تطبيق مبادئ الحاكمية في تحقيق مجموعة من الأهداف التي أشار إليها عدد من الباحثين ويمكن تلخيص أهم تلك الأهداف بما يأتي (World, 2005, p.5)،

كبح مخالفات الإدارة المحتملة وضمان التناغم الفعال بين مصالح الإدارة ومصالح المساهمين.
تقليل المخاطر المالية والاستثمارية.

حماية حقوق المساهمين ومصالحهم من خلال وضع الاستراتيجية الاستثمارية السليمة.

تعميق دور أسواق المال في تنمية المدخرات.

زيادة الثقة بالاقتصاد الوطني.

إظهار الشفافية وقابلية المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية.

كما يبين الخطيب (2010)، بأن أهداف الحاكمية تتجسد في الآتي:

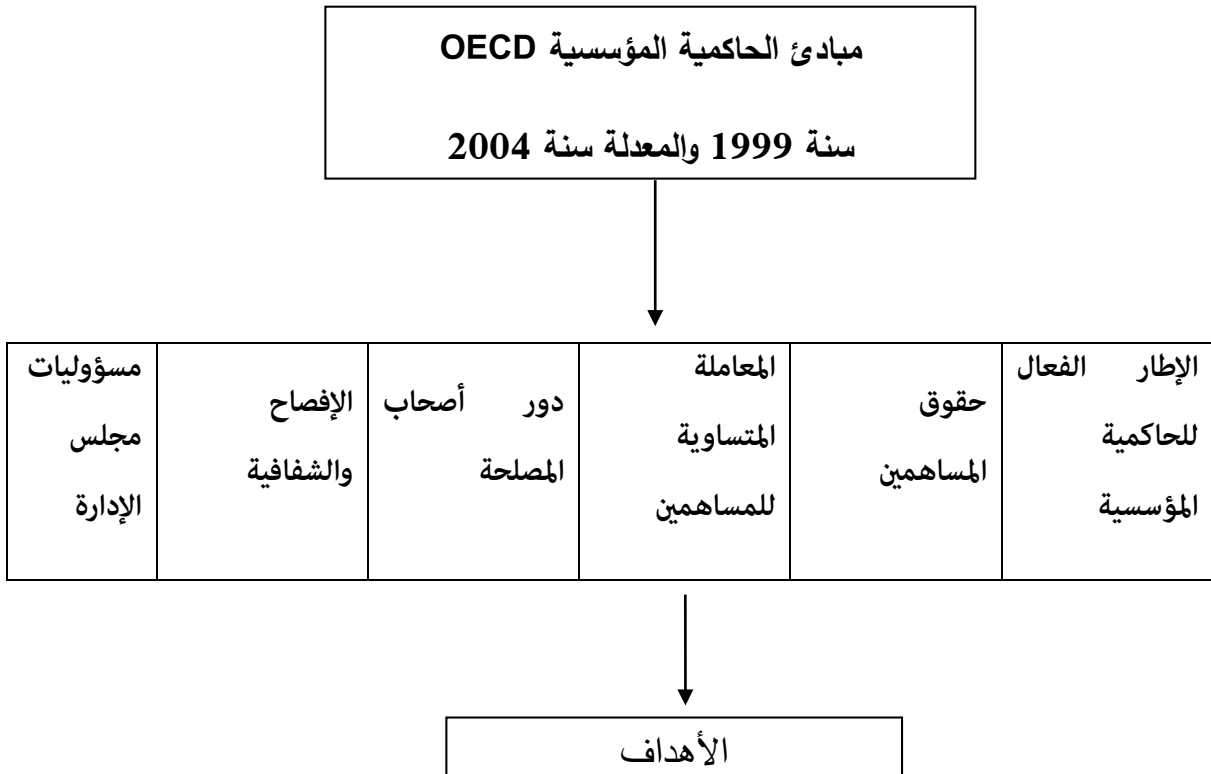
تعتبر أحد العناصر الرئيسية في تحسين الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي إلى جانب تعزيز ثقة المستثمر.

توفر الحاكمية المؤسسية الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع أهداف الشركة، وتقرير الوسائل لبلوغ هذه الأهداف ومراقبة الأداء.

توفر الحاكمية المؤسسية الجيدة حوافز مناسبة وسليمة لمجلس الإدارة وإدارة الشركة للسعي في تحقيق الأهداف التي تكون في مصلحة الشركة ومساهميها، كما ينبغي أن تسهل عملية الرقابة الفعالة.

إن وجود نظام فعال للحاكمية المؤسسية، في داخل كل شركة على حدة، وفي الاقتصاد ككل، يساعد على توفير درجة من الثقة اللازمة لسلامة عمل اقتصاد السوق، ونتيجة لهذا، تنخفض تكلفة رأس المال إلى جانب تشجيع المنشآت على استخدام الموارد بطريقة أكثر كفاءة، مما يعمل على تدعيم النمو.

والشكل (2) يبين تحقق هذه الأهداف فيما لو تم تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية.



زيادة الثقة بالإقتصاد الوطني	تعميق دور أسواق المال	حماية حقوق ومصالح المساهمين	تقليل المخاطر	مخالفات كبح الإدارة
الإلتزام بالسلوكيات والممارسات المهنية	الإنفتاح على سوق المال	الحفاظ على السمعة الاقتصادية	تحسين الأداء المالي	إظهار الشفافية

الشكل (2): تحقق الأهداف عند تطبيق الحاكمية المؤسسية

بناءً على ما تقدم وعلى الرغم من حاجة الشركات لتطبيق الحاكمية بوصفها عنصراً من مجموعة العناصر التي يتعين أن تعمل في إطارها الشركات من أجل تحقيق الأهداف التي ذكرت إلا أن التطبيق الجيد للحاكمية يتوقف على مدى توافر مجموعتين من المحددات التي سيتم عرضها في الفقرة اللاحقة.

6-1-2 محددات الحاكمية المؤسسية Corporate Governance Limitation

رغم الجهود المبذولة من قبل العديد من المنظمات الدولية والتقدم الملحوظ في احتواء الحاكمية يبقى هناك عدد من المحددات التي تؤثر في إنجاح عملية الحاكمية وقد سلطت عليها الضوء (فوزي، 2003) وكما هو موضح في الشكل (3):

المحددات الداخلية	المحددات الخارجية	
المساهمون	خاصة	تنظيمية
	أصحاب المصالح	المناخ العام للاستثمار
مجلس الإدارة	مؤسسات خاصة	القوانين والأنظمة
	مدققون →	كفاءة القطاع المالي
الإدارة التنفيذية ←	محاسبون	تنافسية الأسواق وعناصر الإنتاج
	مهنيون →	كفاءة الأجهزة الرقابية
	مستشارون	

الشكل (3): المحددات الداخلية والخارجية

المصدر: فوزي، سميحة "تقييم مبادئ الحاكمة الشركات" المركز المصري للدراسات الاقتصادية ورقة عمل رقم 82 - نيسان - 2003 (بتصرف)

1-المحددات الخارجية:

تشير تلك المحددات إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة الذي يشتمل على القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي مثل (قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس)، كفاءة القطاع المالي (الشركات وسوق رأس المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج فضلاً عن كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة الأوراق المالية) وبعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة ومنها (الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق مثل المدققين، المحاسبين، المحامين، الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية) وتعود أهمية المحددات الخارجية، إلى إن وجودها يضمن تنفيذ القوانين و القواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، من خلال تقليل التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

تشير المحددات الداخلية إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرار وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين التي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح تلك الأطراف الثلاثة، كما وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة

(Iskander, M. and N. Chamlou, 2002).

وتؤدي الحاكمية في النهاية إلى زيادة الثقة بالاقتصاد القومي، وتعميق دور سوق المال، وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين. ومن ناحية أخرى، تشجع الحاكمية على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح، وأخيرا خلق فرص عمل.

7-1-2 ركائز (دعائم) الحاكمية المؤسسية Corporate Governance Props:

من أجل أن يؤدي مفهوم الحاكمية دوره المشار إليه لا بد من توافر مجموعة من الركائز التي تسهم في تعزيز هذا النظام في الشركات عموماً والبنوك بشكل خاص وقد حدد الباحث (حماد، 2005) أهم الركائز التي تناولها الباحثون والمحللون في ثلاثة منها وهي: السلوك الأخلاقي والرقابة والمسائلة بالإضافة إلى إدارة المخاطر وهناك من حددها في ستة ركائز أساسية من خلال إضافة ثلاثة أخرى هي: الكفاءات والمهارات، الهيكل التنظيمي، التشريعات والأنظمة القانونية. (الواردات، 2005، ص 147).

8-1-2 مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات:

إن مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حاكمية الشركات قد أشارت إلى حاجة الاتحادات والمؤسسات الإقليمية التي تضع مجموعة متشابهة من المنظمات للقيام بدورها في محاولة الوصول إلى قواعد إرشادية، أو قواعد يحتكم إليها بشأن حاكمية الشركات وذلك في إطار المجتمعات التي تعمل فيها. صدرت مبادئ حاكمية الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في بداية عام 1999. بهدف مساعدة الحكومات في غمار جهودها لتحسين الأطر المؤسسية لحاكمية الشركات، وتقديم إرشادات لمراقبي الأسواق المالية والمشاركين فيها.

ولعل من المناسب التنويه هنا إلى أهمية توافر ميثاق الشرف أو الميثاق الأخلاقية للعمل التي لا تعد في قوة اللوائح أو القوانين في الالتزام ولكنها تغطي احتمالات التحايل أو التعامل مع الأعراف والتقاليد المهنية والاجتماعية.

9-1-2 آليات الحاكمية المؤسسية في الشركات الأردنية:

تسعى الجهات الحكومية في الأردن وبشكل ملحوظ إلى تطوير مستوى الحاكمية وتوفير تعليمات واضحة حول الإفصاح والشفافية للشركات المساهمة المدرجة في السوق المالي. وتبرز أهمية الحاكمية المؤسسية في الشركات الأردنية لعدة أسباب:

بسبب قيمتها السوقية.

تعتبر الشركات دواليب هامة جداً للنمو الاقتصادي كونها المحرك الأساسي لعجلة الاقتصاد.

ان الشركات أكثر المصادر أهمية في الأسواق المالية ليس على صعيد الأردن فحسب بل على مستوى كل البلدان النامية.

تحاول الشركات وبصفه مستمرة العمل على تحسين قيمة النشاط الاقتصادي، مع التركيز على نمو إيجابي ومستقر وصافي ربح وتدفق نقدي معقول، لضمان التطوير طويل الأجل للاقتصاد، وتوليد عوائد أكبر لصالح المساهمين. وتسعى الشركات عادة إلى تطبيق حاكمية مؤسسية على درجة عالية من الكفاءة بحيث تهدف إلى تحقيق ذلك من خلال تقوية إدارة الشركة، وتحسين الشفافية وانشاء آلية فعالة للمساءلة، وبذلك تُصبح الشركة قادرة على تحسين أهدافها، وزيادة ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح بأدائها.

إن القوانين الأردنية أكدت وبشكل مفصل على الالتزام بالأنظمة والحاكمية المؤسسية وما يتعلق بحقوق المساهمين، والقانون الأساسي الذي ينظم هذه العملية هو قانون الشركات إذ يحتوي على كل القضايا المرتبطة بإدارة الشركات بشكل عام والمساهمة بشكل خاص، ودور مجلس الإدارة والمساهمين والأطراف الأخرى. وقانون الأوراق المالية الذي عزز موضوع الإفصاح لا سيما فيما يتعلق بالالتزام الشركات بالإفصاح عن أعضاء مجلس الإدارة. وبشكل عام في الأردن فإن الشركات التي لا تلتزم بالإفصاح يتم وقف تلك الشركة عن التداول في البورصة. (مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2011).

وفيما يلي أهم القوانين التي تهتم بموضوع حاكمية الشركات في الأردن:

قانون الأوراق المالية رقم (76) لسنة 2002: تسهم في تعزيز الحاكمية المؤسسية في الشركات بشكل عام، من خلال التعليمات التي تصدرها ودورها في ترخيص الشركات والدور الرقابي، هذا وتضمن هيئة الأوراق المالية تطبيق أحد أهم مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية وهو مبدأ الإفصاح والشفافية من خلال التعليمات الصادرة عنها.

كما أصدرت هيئة الأوراق المالية تعليمات خاصة بالإفصاح ألزمت فيها الشركات بالإفصاح عن البيانات الدورية التي تتضمن نتائج أعمالها السنوية والنصف سنوية بحيث يتم تضمين التقارير قائمة بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وإجمالي التسهيلات المقدمة لهم من قبل الشركة. وعالج قانون الأوراق المالية بعض جوانب الحاكمية المؤسسية من خلال المواد الآتية. (www.jsc.gov.jo):

المادة (7) تنص هذه المادة على تشكيل هيئة مرتبطة بمجلس الوزراء تسمى هيئة الأوراق المالية تهدف إلى حماية المستثمرين وحماية سوق رأس المال من خلال تنظيم ومراقبة إصدار الأوراق المالية وضمان الإفصاح وتنظيم المراقبة.

المادة (54) منحت هذه المادة الصلاحيات لمجلس مفوضي الهيئة بالتفتيش والاطلاع على سجلات الشركة المرخصة للتأكد من سلامة هذه السجلات وانسجام أعمالها مع القوانين والتعليمات المعمول بها.

قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته: حيث عالج هذا القانون بعض جوانب الحاكمية المؤسسية، ومن أهم مواد هذا القانون ما يلي:

المادة (132) حيث عالجت موضوع انتخاب وتعيين أعضاء مجلس الإدارة.

المادة (134) حددت الصفات التي يجب أن تتوفر في عضو مجلس الإدارة مثل الأهلية القانونية والمدنية.

قانون الشركة لسنة 2000: نص قانون الشركة على ضرورة قيام الشركة بنشر البيانات المالية الختامية في صحيفتين محليتين، وذلك بعد مصادقة الهيئة العامة لمساهميها. كذلك نشر حساباته الإجمالية في المملكة وفي خارجها إذا كان له فروع. إضافة إلى التقيد بأوامر هيئة الأوراق المالية المتعلقة بتنظيم حساباته وفق الأصول المحاسبية المتعارف عليها وإعداد بياناته المالية بشكل وافٍ يعكس حقيقة الأوضاع المالية للشركة والشركات التابعة له

مع وجوب الالتزام بأية متطلبات خاصة تُحددها هيئة الأوراق المالية. حيث عاجت مواد هذا القانون بعض جوانب الحاكمية المؤسسية للشركات العاملة في الأردن وذلك من خلال المواد الآتية:

المادة (15) نصت على ضرورة احتفاظ الشركة في المركز الرئيس بمجموعة من الأوراق والوثائق الرسمية (عقد التأسيس، سجل أسماء المساهمين، عدد الأسهم، محاضر اجتماعات الهيئة العامة، محاضر اجتماعات مجلس الإدارة وأهم القرارات في هذه الاجتماعات).

المادة (22) حددت الصفات التي يجب أن تتوافر في عضو مجلس الإدارة ورئيس مجلس الإدارة، وأهم هذه الشروط ألا يكون عضو مجلس الإدارة عضواً في مجلس إدارة شركة أخرى أو مديراً عاماً لشركة أخرى.

يتضح من خلال العرض السابق لموضوع قوانين الحاكمية في الشركات الأردنية ما يلي:

تضمنت مواد القوانين السابقة الذكر بشكل عام إرشادات الضبط والرقابة الداخلية وكتيب إرشادات أعضاء مجالس إدارات الشركات ضرورة استقلالية دائرة إدارة المخاطر.

عند النظر إلى المواد التي تضمنها قانون الشركات نجد بأن هذا القانون قد أغفل بعض الجوانب التي تعتبر على قدر من الأهمية في تعزيز الحاكمية المؤسسية في الشركات، إذ لم تنص مواد القانون على ضرورة الفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب المدير العام أو الرئيس التنفيذي، كما أن مواد القانون لم تنص على ضرورة تعيين أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة.

بالنسبة لقانون سوق الأوراق المالية نجد أن مواد هذا القانون تنسجم مع متطلبات ومبادئ الحاكمية في الشركات فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية والمحافظة على حقوق المساهمين وضمان سلامة ونزاهة عمليات إصدار الأوراق المالية وإجراءات التداول في السوق المالي.

10-1-2 معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية (Basel Committee):

وضعت لجنة بازل في العام (1999م) إرشادات خاصة بالحاكمة في المؤسسات المصرفية والمالية، وهي تُركز على النقاط التالية:

قيم الشركة وموثيق الشرف للتصرفات السليمة وغيرها من المعايير للتصرفات الجيدة والنظم التي يتحقق باستخدامها تطبيق هذه المعايير.

إستراتيجية للشركة معدة جيدا، والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك.

التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمناً تسلسلاً وظيفياً للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس.

وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات والإدارة العليا.

توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسؤوليات (Checks & Balances).

مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا، أو متخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة.

منح الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة، وأيضاً بالنسبة للمديرين أو الموظفين سواء كانت في شكل تعويضات أو ترقيات أو عناصر أخرى.

تدفق المعلومات بشكل مناسب داخليا أو إلى الخارج. (شاكرا، 2005)

11-1-2 معايير مؤسسة التمويل الدولية:

وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في عام (2003م) موجهاً وقواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحاكمية في المؤسسات على تنوعها، سواء كانت مالية أو غير مالية، وذلك على مستويات أربعة كالتالي (شاكر، 2005):

الممارسات المقبولة للحكم الجيد.

خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد.

إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محلياً.

القيادة.

12-1-2 الحاكمية المؤسسية في الأردن

أعد البنك المركزي الأردني دليلاً للحاكمية المؤسسية للبنوك، حدد فيه ما أسماها بالمرتكزات الأساسية والتي تعبر عن مبادئ وقواعد يجب على البنوك الأردنية الالتزام بها، وتشمل هذه المرتكزات مايلي:

أولاً: الالتزام بالحاكمية المؤسسية ويشتمل على:

قيام البنك بإعداد ونشر دليل للحاكمية.

تشكيل لجنة حاكمية.

إعداد تقرير للجمهور يبين مدى التزام الإدارة بدليل الحاكمية (الخطيب، قريط، 2010).

ثانياً: وظائف مجلس الإدارة (المجلس) : ويشتمل على قواعد واسعة تحدد دور المجلس ووظائفه ومسؤولياته وذلك في سياق العناوين الفرعية الآتية:

مبادئ عامة، وتتعلق بالخطوط العامة لمسؤوليات المجلس ودورة في رسم وانجاز الأهداف وفي الرقابة على إدارته التنفيذية.

رئيس المجلس والمدير العام، ويتعلق بتنظيم العلاقة والفصل الوظيفي بين مناصبي رئيس المجلس والمدير العام ومعالجة الوضع الذي يكون فيه الرئيس تنفيذياً.

دور رئيس المجلس (الرئيس)، ويحدد أهم الواجبات التي يجب أن يضطلع بها الرئيس.

تنظيم أعمال المجلس.

أنشطة المجلس: التعيينات والإحلال.

أنشطة المجلس: التقييم الذاتي وتقييم أداء المدير العام.

أنشطة المجلس: التخطيط، أنظمة الضبط والرقابة، ميثاق أخلاقيات العمل، تعارض المصالح (الخطيب، قريط، 2010).

ثالثاً: لجان المجلس ويشمل مايلي:

أحكام عامة.

لجنة التدقيق.

لجنة الترشيحات والمكافآت.

لجنة إدارة المخاطر (الخطيب، قريط، 2010).

رابعاً: بيئة الضبط والرقابة الداخلية ويشمل مايلي:

أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

التدقيق الداخلي.

التدقيق الخارجي.

الامتثال Compliance.

خامسا: العلاقة مع المساهمين

ويتضمن تنظيم الاجتماعات السنوية للمساهمين وتشجيعهم على حضورها فضلا عن إلزام بعض اللجان حضور هذه الاجتماعات، إضافة إلى تنظيم التصويت والانتخاب وطبيعة التقارير والمداولات التي تتم في هذه الاجتماعات(الخطيب، قريط، 2010).

سادسا: الشفافية والإفصاح

ويتعلق بمتطلبات الإفصاح المالي، حيث حدد الدليل ضرورة الالتزام بمعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRSs)، إضافة إلى ضرورة محافظة البنك على خطوط اتصال مع السلطات الرقابية والمساهمين والمودعين والبنوك الأخرى والجمهور بشكل عام. كما أجب الدليل الإفصاح بقرارات وتحليلات الإدارة المعروفة بـ ("Management Discussion and Analysis "MD&A") (الخطيب، قريط، 2010).

وأخيرا صدر دليل حوكمة الشركات من قبل هيئة الأوراق المالية في عام (2008م) وتم البدء في تطبيقه في عام (2009م).

المبحث الثاني

التقارير المالية وتوقيتها

1-2-2 مقدمة:

تعد التقارير المالية المرجع الرئيسي الذي يعكس الواقع الفعلي للإنجاز المتحقق للدائرة أو النشاط المنفذ خلال عام واحد، وهي بدورها تزود متخذ القرار بالمعلومات اللازمة للتخطيط لسنوات قادمة، إلى جانب أنها تعطي المستثمر صورة شاملة عن مدى نجاعة الشركة في تنفيذ أعمالها ليبنى على نتائج تلك التقارير قرار الاستثمار في الشركة.

ومما سبق تنعكس أهمية الدور الذي تلعبه التقارير المالية في صنع القرار الداخلي أو الخارجي ولهذا فلا بد أن تكون هذه التقارير معدة بطريقة سليمة وخالية من الأخطاء والشبهات حتى تحقق الغاية التي أعدت من أجلها.

2-2-2 مفهوم التقارير المالية وتوقيتها:

تعددت المفاهيم وتنوعت حول موضوع التقارير المالية وتوقيت إصدارها حيث عرفت بأنها لعمل خطة زمنية بين نهاية السنة المالية وبين تاريخ التقرير المالي السنوي المصدر من المدققين الخارجيين "شكري ونيلسون (2010)" وجاء تعريفها حسب "ديير وماكوج (1975)" بأنها عبارة عن ثلاثة أنواع للتقارير المالية المؤجلة وهي:

الفترة التمهيدية الفاصلة: وهي الفترة بين نهاية السنة المالية وبين استلام

القوائم التمهيدية من سوق البورصة.

فترة توقييع المدققين: هي الفترة بين نهاية السنة المالية وبين توقييع المدققين

على التقارير المالية.

مجموع فارق الزمن: هو الفترة بين انتهاء السنة المالية وبين تاريخ التقارير

المستلمة من سوق البورصة.

كما عرفت التقارير المالية بأنها التقارير المتاحة لمستخدمي القوائم بأسرع وقت ممكن."كارسلو وكابلن (1991)

" (عبد الله، 1996) " أبدا رأيه بأن التوقيت أو الخطة الزمنية مرتبطة بالحد الأدنى من عدد

الأيام بين نهاية السنة وبين نشر التقارير المالية.

الخطة الزمنية للتقرير تعتمد على الوقت اللازم لإعداده، من ناحية أخرى، هو الفجوة الزمنية

بين نهاية السنة المالية وبين إفصاح ونشر التقارير المدققة.

من التعاريف السابقة، لخص الباحث بأن التوقيت الزمني يعتبر عنصر مهم لتحسين اتخاذ القرار ويساعد على تزويد اثبات واضح في التقرير المالي بما يتوافق مع معايير المحاسبة المقبولة قبولا عاما (GAAP).

وعليه فقد استنتج الباحث من التعاريف السابقة أيضاً بأن أحد أهم الأسباب التي تساهم في رفع وتحسين كفاءة سوق رأس المال في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية هو التوقيت الزمني المناسب للتقارير المالية.

2-2-3 أهمية التوقيت الزمني للتقارير المالية:

يعتبر التوقيت الزمني للتقارير المالية أحد أهم الصفات النوعية للأهداف العامة للتقارير المالية " GASB 2011، FASB 1980 ".

وقد أظهرت الدراسات بأن أهمية التوقيت الزمني للتقارير المالية هو جزء من الحاكمية المؤسسية وذلك لما له من دور كبير من الإسهام في قيمة وشفافية الشركات، كما تؤثر على الأسواق المالية من خلال تقليل التجارة الداخلية والاشاعات المنبثقة من أسواق رأس المال.

وقد تم الإعلان بأن التوقيت الزمني للتقارير المالية هما يتوافق أو هما يدمج مع أسواق رأس المال مهم حيث أن البيانات في هذه الأسواق بالإضافة إلى أن الفترة الزمنية للتقارير المالية تزود الفرصة لتحسين الكفاءة وتخصيص الوقت للمصادر من أجل تخفيض نشر بيانات لا تتماثل (عبد الله 2006، اوسو 2000، تشاندلار 2004).

وإضافة إلى ذلك يجدر الذكر بأن البيانات المالية لكل المستخدمين يجب أن تكون متاحة بالسرعة الممكنة لتمكين الاستثمارات والبيانات المالية المشابهة. (أحمد، 2003). ويضيف (تورل، 2010) بأن التأخر أو التأجيل غير الضروري في إصدار التقارير المالية يمكن أن يقود إلى حالة عدم تأكد في صناعة قرار الاستثمار وكما أن الزيادة في تأجيل التقارير المالية يعمل على تخفيض محتوى البيانات مما يتقابل مع المعلومات.

4-2-2 التوقيت الزمني للتقارير المالية كمصدر للمعلومات:

عدد من الدراسات حول التوقيت الزمني أظهرت دلائل بأن التوقيت الزمني مهم جداً لصناعة قرار المستثمرين " شكري ونيلسون (2010)" أحمد (2003) تشامبرز وبينمان (1984)، علاوة على ذلك، " اوسو وانساه (2000) " ناقشوا بأن التوقيت الزمني في الإفصاح عن البيانات المالية أيضاً مهم في تخفيض نشاطات التجارة في الداخل.

وقد تمت الإشارة إلى أن البيانات المالية يجب أن تكون على درجة عالية من الجودة قبل أن تسلم إلى أصحاب المصلحة الخارجيين، لأن البيانات المالية التي تتميز بالشفافية والتوقيت تقود إلى درجة عالية من تحسين نوعية القرار المتخذ " شكري ونيلسون (2010)".

وقد أشارت " ليفنتييز (2005) " إلى أن التوقيت للبيانات المحاسبية سوف يحسن ثقة المستثمرين. وقد بينت أتياس (1989) بأن قيمة البيانات غير ملائمة بالتأجيل

وقد أشار (إشاق، 2010) بأن التوقيت الزمني للتقارير المالية تعتبر صفة مميزة ونوعية للحاكمية المؤسسية الجيدة. علاوة على ذلك، المستفيدين والملاك في الشركة بحاجة لبيانات مالية جديدة وذات توقيت جيد لأنه كلما زاد التوقيت بين نهاية السنة المالية وبين الإفصاح للبيانات سوف يؤدي ذلك إلى الحصول على معلومات ذات قيمة أقل للملاك وحملة الأسهم.

والجدير بالذكر بأن العديد من الدراسات سلطت الضوء على أهمية التوقيت الزمني للتقارير المالية في جودة التقارير المالية.

التوقيت الزمني للتقارير المالية أيضاً يعتبر واحداً من المحددات لنوعية التقارير المالية كتعظيم رقم الأيام المأخوذة لإعلان التقارير السنوية للشركة سيقود لتخفيض نوعية التقارير. من ناحية أخرى، كلما قل عدد الأيام لإعلان التقارير المالية كلما أنتجت نوعية تقارير عالية " إكا وغزالي (2012) ."

2-2-5 التوقيت الزمني للتقارير المالية في هيكل الشركات

حسب التوقيت الزمني للتقارير المالية تم معرفتها كأداة نافعة للتقارير المالية حسب الأشخاص المحترفين، المستثمرين والمحللين الماليين (أحمد وعابدين، 2001) بالإضافة إلى أن

زيادة الانتباه المعطى للتوقيت الزمني من قبل شركات المحاسبة هو ملحوظ بشكل واسع ومن الأمثلة على ذلك فقد قامت كل من شركة " NYSE " و " NASDAQ " في الولايات المتحدة بإصدار متطلبات وتوصيات مرتبطة بتوقيت إصدار التقارير المالية (عبد السلام وستريت 2007)

2-3-1 الدراسات باللغة العربية (Related Previous Studies):

دراسة (الشناق، 2009) بعنوان: مفهوم الحاكمية ودرجة مساهمتها في الجامعات الأردنية الخاصة، هدفت الدراسة إلى تعرف مفهوم الحاكمية المؤسسية لدى القيادات الأكاديمية، إضافة إلى التعرف على درجة ممارسة معايير الحاكمية لدى القيادات الأكاديمية في الجامعات الأردنية الخاصة. وذلك من وجهة نظر أعضاء المجالس وأعضاء هيئة التدريس والإداريون. وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الجامعات الأردنية الخاصة ، من أعضاء الهيئة التدريس والإداريون وأعضاء المجالس للعام الدراسي (2007م/2008م)

وقد تم اختيار عينة عشوائية تكونت من (501) فرداً، منهم (63) من اعضاء المجالس و(258) من أعضاء هيئة التدريس و(180) من الإداريون. وقد خرجت الدراسة إلى ان مستوى فهم الإدارة الأكاديمية لمفهوم الحاكمية ومدى تطبيقها ايضا في الجامعات الأردنية الخاصة كان بدرجة عالية. وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود نتائج ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لدرجة الممارسة مجالات الحاكمية بين فئة عضو هيئة التدريس والإداريون، وكانت الفروق لصالح هيئة التدريس في معيار الشفافية. واوصت الدراسة بضرورة إصدار قوانين وتشريعات ضرورية لممارسة معايير الحاكمية في الجامعات الأردنية، كما اوصت بإجراء دراسات مماثلة لها في الجامعات الأردنية الرسمية.

دراسة (محفوظ، 2009) بعنوان: نموذج مقترح لقياس أثر قواعد الحاكمية المؤسسية على قيمة الشركة في ضوء التجارب العالمية وبورصة عمان، استهدفت هذه الدراسة اختبار نموذج محاسبي اقترحه الباحث لقياس أثر قواعد الحاكمية المؤسسية على قيمة الشركة في ضوء التجارب العالمية وواقع بورصة عمان، حيث تم بناء نموذج يتكون من سبع قواعد للحاكمية المؤسسية بحيث تم دراسة أثرها على قيمة الشركة. وشملت عينة الدراسة الشركات المساهمة العامة الأردنية، المدرجة للتداول في البورصة للتداول في بورصة عمان والمصنفة ضمن قطاعي الخدمات والصناعة، وعينة من اساتذة الجامعات والموظفين المختصين في الحاكمية المؤسسية في هيئة الاوراق المالية وبورصة عمان وتم توزيعها مبدئياً على خمس شركات لتجربتها قبل اعتمادها بصيغتها النهائية لجمع بيانات الدراسة، وقد جاءت نتائج الدراسة لتؤكد ان هنالك علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية بين تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركات في بورصة عمان وقد بينت نتائج الدراسة ان 50% من التغير في قيمة الشركة في البورصة يعزى إلى قواعد الحاكمية المؤسسية التي تطبقها الشركة (مع ثبات العوامل الاخرى).

دراسة (داودي، 2008) بعنوان: الحوكمة وتحسين أداء المؤسسات، هدفت هذه الدراسة إلى تقليل تكاليف النزعات التي تنشأ بين المديرين بموجب السلطة التقديرية المتوفرة عليها لإدارة مختلف العقود ومجموع أصحاب المصالح عن طريق خلق تحالف تعاوني يضمن التوازن في تحقيق مصالح جميع الأطراف بما في ذلك استمرارية المؤسسة وتعزيز مقدرتها التنافسية

وهدفت أيضاً إلى دراسة الدور الذي يمكن أن تلعبه نظم الحوكمة في تحسين أداء الشركات بالحد من الانحرافات والفساد المالي والإداري. وقد توصل الباحث إلى أن نظم الحوكمة الشركات من حيث قدرتها على الاستمرارية في المدى الطويل وجوب إعادة توزيع عادل بين أعضاء مجلس الإدارة والمديرين وأصحاب المصالح، والتكيف مع المتغيرات يؤدي إلى وجود آليات وقائية تجنب المؤسسة الوقوع في أزمات من نوع الإخلال بالواجب، وان تطبيق نظم الحوكمة يؤدي إلى تحسين الأداء.

دراسة (السيد علي، 2008) بعنوان: أثر رأس المال الفكري والتدقيق الداخلي على الحاكمية المؤسسية في الشركات الصناعية الأردنية. تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر راس المال الفكري والتدقيق الداخلي على الحاكمية المؤسسية في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية. واشتملت عينة الدراسة (مدير التدقيق الداخلي، ومجلس الإدارة، والمدراء التنفيذيين، ولجنة التدقيق). وقد توصل الباحث إلى ان اهمية راس المال الفكري تأتي من كونه اكثر الموجودات قيمة في القرن الحادي والعشرين في ظل ما يسمى ب(اقتصاد المعرفة)، لأنه يمثل قوة علمية فاعلة وقادرة على ادخال تعديلات جوهرية على مسار الشركات ونشاطاتها المختلفة، مما يساهم في الرفع من كفاءة الحاكمية المؤسسية فيها.

وقد وجد الباحث ان هناك عمومًا معرفه و تفهم لمفهوم راس المال الفكري ولمهنة التدقيق الداخلي واهميتها بالنسبة للحاكمية المؤسسية ، وهناك تفهم لمعنى الحاكمية المؤسسية ولأهميتها بالنسبة لقيمة الشركة. هذا فيما تبين للباحث ان الملكية المسيطرة في الشركات الصناعية الأردنية هي ملكية عائلية، مما يعني ان الحاكمية المؤسسية في هذه الشركات هي حاكمية عائلية. كما وجد الباحث ان مفهوم راس المال الفكري هو مفهوم مستخدم من قبل إدارات الشركات وان متغيري رأس المال الفكري ومهنة التدقيق الداخلي أثر على رؤى الحاكمية المؤسسية وعلى فاعلية أنشطتها وعلى تحقيق اهدافها. وفي النهاية اقترح الباحث مشروعاً لقواعد الحاكمية المؤسسية يبين السلوك الجيد في إدارة الشركات وفقاً للمعايير والاساليب العلمية الحديثة التي توازن بين مصالح الاطراف المختلف، الداخلية والخارجية. ولذا فانه ذو طبيعة استرشادية للشركات.

دراسة (الشهادات، 2008) بعنوان: أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحوكمة على قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان. هدفت الدراسة إلى قياس أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحوكمة المؤسسية على قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان ، وكذلك مستوى الأهمية التي يوليها المستثمر المؤسسي في بورصة عمان لكل مبدىء من مبادئ الحوكمة المؤسسية المطبقة في الشركات المساهمة العامة الأردنية وحاولت الدراسة إلى التعرف إلى الفروقات في تقدير أهمية بنود الحوكمة في الشركات المساهمة العامة الأردنية، بين مجموعات المستثمرين. تناولت الدراسة مفهوم الحوكمة المؤسسية نشأته وتطوره وأثره على قرارات المستثمر المؤسسي، كما ناقشت الدراسة دور المؤسسات المعنية بموضوع الحوكمة المؤسسية في الاردن، كما ناقشت التشريعات الأردنية التي عالجت موضوع الحوكمة المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

- (الشرفاء، 2008) بعنوان: "أثر الحوكمة المؤسسية في تعزيز فاعلية التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية: دراسة ميدانية"، هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الحوكمة المؤسسية في تعزيز فاعلية التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. وتألف مجتمع الدراسة من (79) شركة، وقد تم اختيار عينة طبقية من كل قطاع فرعي من قطاعات هذه الشركات وبلغ عدد المدققين الداخليين في القطاع الصناعي المشتركين في الدراسة (56) مدققاً.

وتوصلت الدراسة إلى أن تصورات المدققين الداخليين لمستوى تطبيق الحوكمة المؤسسية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية جاءت بدرجة مرتفعة، وكذلك جاءت تصوراتهم لفاعلية التدقيق الداخلي بدرجة مرتفعة أيضاً كما توصلت الدراسة أيضاً إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لأبعاد الحوكمة المؤسسية (الإفصاح والشفافية، وحفظ حقوق جميع المساهمين، ومسؤوليات مجلس الإدارة) في فاعلية التدقيق الداخلي.

- (مطر ونور، 2007) بعنوان: "مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحوكمة المؤسسية: دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي"، هدفت الدراسة إلى معرفة إلى أي مدى يمكن للشركات الأردنية ذات المسؤولية العامة الالتزام بمبادئ الحوكمة المؤسسية في الشركات حيث قام الباحثان بإجراء دراسة ميدانية اقتصرت على عينة من الشركات المساهمة في قطاعها المصرفي والصناعي وقد كان عدد هذه العينة (20) شركة اي ما يقارب ما نسبته (32%) من مجتمع الدراسة. وقد تم الحصول على بيانات الدراسة الميدانية وتوفيرها من خلال قيام الباحثان بإعداد استبانة احتوت على مجموعة من الاسئلة غطت محاور مبادئ الحوكمة بحيث كان كل محور يغطي مبدأ من هذه المبادئ والمتعارف عليها لنظام الحوكمة للشركات. وقد اعتمد الباحثان على مؤشرات الاحصاء الوصفي في تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات بالإضافة إلى الاعتماد على نوعين من الاختبارات الإحصائية وهما اختبار (t) واختبار (مان-ويتني). وقد تلخصت نتائج الدراسة في ان التزام الشركات في القطاعين كان بمستوى عام بين المقبول والمتوسط مع الانتباه إلى ان مستوى الالتزام كان يميل لصالح القطاع المصرفي. أما ما أشارت إليه النتائج من جوانب الخلل فقد تمحورت بشكل اساسي في عدم التزام مجالس الإدارة كما هو واجب عليها بقواعد السلوك المهني بالإضافة إلى عدم اشراك المساهمين في اتخاذ القرارات الاستراتيجية للشركة.

- (السمهوري، 2007). بعنوان: "أثر مرتكزات حوكمة الشركات والإجراءات التحليلية في اكتشاف التلاعب في القوائم المالية". هدفت الدراسة إلى بيان ودراسة ركائز حوكمة الشركات بالإضافة إلى استخدام إجراءات تحليلية لكشف عملية الاحتيال والتلاعب في القوائم المالية ولذا قام الباحث باستخدام اختبار (t) للعينات المستقلة

وذلك لتحديد مقدرة النسب المالية في التمييز بين الشركات المستخدمة لممارسات الانسياب الوهمي للدخل مع الشركات الأخرى التي لم يتبين قيامها باستخدام تلك الممارسات وكذلك قام الباحث بعمل استبانة وتوزيعها على كافة الشركات التي احتوت عليها عينة الدراسة وذلك للوصول لمعرفة مدى توفر مرتكزات الحاكمية لدى الشركات و أثر ذلك في وجود ممارسات الانسياب الوهمي ولدراسة هذه العلاقة قام الباحث أيضا باستخدام اختبار الانحدار المنطقي. وكانت نتائج الدراسة التي توصل إليها الباحث هي أهمية استخدام البنود المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية في الإجراءات التحليلية كأداة وأشارت النتائج أيضا إلى أهمية الفصل بين الإدارة التنفيذية ومجلس الاداة كإحدى الركائز الهامة في توسيع الضبط والرقابة بنوعيتها الخارجية والداخلية على الشركات والمنظمات وذلك للتقليل من إمكانية القيام بعمليات التلاعب بالقوائم المالية.

دراسة (المعتاز، 2007) بعنوان: مدى التزام الشركات المساهمة السعودية عن بعض متطلبات لائحة حوكمة الشركات. هدفت الدراسة إلى معرفة مدى التزام الشركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن بعض ما ورد في لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية في سنة (2006م). وأشتملت العينة على (50) شركة ملزمة بالإفصاح عن تقريرها السنوية وتم مراجعة الجزء الخاص من التقرير السنوي لمعرفة مدى تطبيق متطلبات لائحة الحاكمية المؤسسية في البورصة السعودية وقد خرجت الدراسة بوجود تفاوت كبير في الإفصاح لدى الشركات المساهمة السعودية فبينما كان بعضها ملتزماً كانت الغالبية متفاوتة ما بين ضعيف وشبه معدوم وقد اعزى الباحث ذلك إلى حداثة اللائحة حيث انها صدرت في (2006م) وإلى عدم النص على عقوبات في حال عدم الالتزام بها وقد اوصى الباحث بضرورة زيادة الأبحاث المتعلقة بالحاكمية المؤسسية لما لها من أثر على رفع أداء الشركات السعودية.

دراسة (الخطيب، والقشي، 2006) بعنوان: الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الاسواق المالية. هدفت الدراسة إلى معرفة أسباب انهيار شركة انرون والذي ادى إلى انهيار شركة ارثر اندرسن حيث ثبت تلاعبها في سجلات شركة انرون ومن ثم الاطلاع على التغيرات التي حدثت في الحاكمية المؤسسية ومعرفة الآراء المحيطة بها في البيئة الامريكية ومدى إمكانية تطبيق هذه التغيرات على أرض الواقع وقد توصلت الدراسة إلى ان أساس المشكلة كان أخلاقيات المهنيين وانه لا يوجد قصور

في معايير المحاسبة، والتدقيق ولم يكن هنالك قصور في القوانين التي تحكم الحاكمية المؤسسية وانما كان الاساس هو أخلاقيات المهنيين.

دراسة: (خوري، 2005) بعنوان: أين يقف الأردن من التحكم المؤسسي؟ تناولت الدراسة الإطار التشريعي والرقابة الحكومية المتعلقة بنظام الحاكمية المؤسسية، وسمات بيئة الأعمال الأردنية المتمثلة في الشركات العائلية، والتركز الموجود في سوق رأس المال الأردني، كما تناولت الدراسة ضعف الاهتمام بنظام الحاكمية المؤسسية في الأردن بشكل عام وفي القطاع العام بشكل خاص، وقدم الباحث مجموعة من التوصيات التي من شأنها تحسين وتقوية معايير الحاكمية المؤسسية في الأردن، ومنها انتخاب أعضاء غير تنفيذيين لهم خبرة ودراية بالنشاط الأساسي للشركة في مجالس إدارة الشركات، والفصل بين وظيفة المدير العام ورئيس مجلس الإدارة .

- (الهنيني، إيمان، 2004). تطوير نظام للحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

قامت هذه الدراسة باقتراح استراتيجية تهدف إلى تطوير فاعلية الحوكمة للشركات المتعلقة بالقطاع المصرفي في الاردن ويعتد هذا الاقتراح على القيام بعمليات الإبلاغ المالي حيث توجهت الباحثة إلى القيام بعمليات تحليل للعوامل ذات الطابع المهني والتي قد تؤثر في حوكمة الشركات بالإضافة إلى قيامها بتوضيح دور عمليات الإفصاح المحاسبي في تطوير الحوكمة في القطاع المصرفي وتم ذلك من خلال قيام الباحثة بإجراء الدراسة الميدانية حيث اشتملت الدراسة على جميع المكلفين بحوكمة الشركات وذلك من أجل معرفة مدى ادراكهم للمتطلبات المهنية والقانونية والاخلاقية أيضاً، ومن ضمن النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي وجود ضعف في التقارير المالية السنوية للمصارف الأردنية وهذا الضعف متمثل في عدم الالتزام بعمليات الإفصاح عن حوكمة الشركات من خلال لجنة بازل التي صدرت سنة (1999).

دراسة (فوزي، 2003) بعنوان: تقييم حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية، تناولت هذه الدراسة تقييم القواعد والمعايير والقوانين المنظمة لحوكمة الشركات في مصر وكذلك الجوانب المختلفة لسوق المال، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أهمية صدور قواعد الإفصاح الجديد والتي أحكمت الرقابة على الاتجار بالمعلومات الداخلية، وأدت إلى تطوير متطلبات الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية والاهتمام بالإفصاح الإلكتروني وأهمية تفضيل دور لجان المراجعة في الشركات، علاوة على الدور الفعال لسوق المال في تفعيل الحوكمة.

دراسة (درويش، 2003) بعنوان: دور الإفصاح المحاسبي في تطبيق الفعال لحوكمة الشركات "دراسة تحليلية وميدانية"، تناولت هذه الدراسة دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات وذلك من خلال التعرف على أهمية الإفصاح المحاسبي في تطبيق مبادئ الحكومة مع عرض تجارب بعض الدول ، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود دور فعال للإفصاح المحاسبي والشفافية في تطبيق مبادئ الحوكمة وخاصة في مصر وأن ذلك يؤثر بشكل إيجابي على البورصات وتحسين أداء الشركات .

2-3-2 الدراسات باللغة الإنجليزية

دراسة (kang,2011) **Does Earnings management Amplify the Association Between corporate governance and Firm Pperformance? Evidence From Korea** هل إدارة الأرباح تضخم العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وأداء المنشأة؟ اثبات من كوريا، هدفت الدراسة إلى اختبار ما إذا ان إدارة الأرباح تقوي الروابط العادية بين الحاكمية المؤسسية و النشاط الحقيقي المبني على إدارة الأرباح وتوسع ذلك في أداء المنشأة ، وقد اشتملت الدراسة على 1,104 من مبادلات الاسهم المطروحة في السوق الكوري وقد وجد ان هنالك انخفاض في النشاط الحقيقي المبني على إدارة الأرباح اذا كانت المنشآت تمتلك نظام حوكمة قوي البنية. وان إدارة الأرباح يجب ان تقوي الروابط العادية بين إدارة الأرباح وأداء المنشأة حسب مقياس Tobin's Q

وقد خرجت الدراسة بالدليل الاول التجريبي وهو ان الأنشطة الحقيقية المبنية على أساس إدارة الأرباح يتم التحكم بها بشكل فعال بواسطة الحاكمية المؤسسية، وهذا لديه روابط بين الحاكمية المؤسسية والأداء . وهذا يزود الأهمية للحاكمية المؤسسية والتي يجب ان تحدد بشكل فعال الأنشطة الحقيقية المبنية على أساس إدارة الأرباح، وهذه التأثيرات الاخيرة للأداء المنشأة. على وجه الخصوص ، تزود النواحي المفيدة في هياكل الحاكمية حيث التركيز الأكبر هو في الملاك. وهذه النتيجة تعد الأفضل لكوريا لان الشركات يغلب عليها الهياكل الضخمة والتي تتركب من مجموعة من الشركات الصغيرة بينها علاقات تكاملية يتم التحكم بها بواسطة الملاك.

دراسة (Bill , 2013) بعنوان : A Corporate Governance and Dividend Payout Policy : Test Using Antitakover Legislation. بمعنى: الحاكمية المؤسسية وسياسة دفع توزيعات الأرباح: الاختبار استخدم التشريعات التي تحد من الشراء العدائي للشركات، أشار البحث إلى ان هنالك مقاييس ذات النمو الداخلي للعلاقة بين الحاكمية المؤسسية و سياسة دفع توزيعات الأرباح لمشكلة تفضيل الإداريون عدم دفع توزيعات أرباح للمستثمرين لان ذلك يخفض من السيولة في المنشأة بحسب الإدارة الرشيدة . تم استخدام مقاييس ذات النمو الخارجي بشكل نسبي بحيث تم دمج قوانين الولاية التي تحد من الشراء العدائي للشركات مع الاختلافات في اختلافات المعالجة ، وخرجت الدراسة بأن نسب مدفوعات توزيعات الأرباح و ميلها للانخفاض عندما يعزل الإداريون من السيطرة. تأثير التشريعات التي تحد من الشراء العدائي للشركات على دفع توزيعات الأرباح واضح في المنشآت التي تفتقر إلى الحاكمية المؤسسية والمنشآت الصغيرة.

دراسة (Bnson, et al.,2012) بعنوان: Deviations From Expected Stakeholder Management, Firm Value, and Corporate Governance بمعنى الانحرافات من توقعات إدارة أصحاب المصلحة، قيمة المنشأة، والحاكمة المؤسسية. اقترحت الدراسة بأن الجودة العالية للحاكمية المؤسسية من الممكن ان تخفف من تكاليف الوكالة التي ترتبط في تفويض الاستثمارات في إدارة أصحاب المصلحة (SM). لوحة غير متوازنة ل9,051 من الملاحظات السنوية للمنشآت 1,631 منشأة. ووجد هنالك انحرافات متزايدة من توقعات إدارة أصحاب المصلحة (ESM) في الرئيس التنفيذي للمحفظة الاستثمارية .

وقد وجد ان هنالك انحرافات من إدارة توقعات أصحاب المصلحة بشكل سلبي مرتبط بفاعلية رقابة المجلس. وتم بحث أثر الآليات المتفاوتة للحاكمية من قبل الصناعات المختلفة و اتجاه إدارة أصحاب المصلحة. والنتائج أشارت إلى الشركات المساهمة ذات الحاكمية الجيدة تعقب تعظيم قيمة حوق الملاك ما دام تحطيم الاستثمار غير الضروري من قبل أصحاب المصلحة.

دراسة (Cheung, 2011) بعنوان: *The Entrenchment Problem, Corporat Governance Mechanisms, and Firm Value*. بعنوان مشكلة الاستحكام، آليات الحاكمية المؤسسية، وقيمة المنشأة. تم الاستقصاء في هذه الدراسة عن مدى فاعلية آليتين رئيسيتين للحاكمية المؤسسية، مجلس الإدارة ومدقق الحسابات، في تخفيض خصم الملكية المتزايد من امكانية مشكلة الاستحكام بين الملاك الداخليين والخارجيين. واقترح الباحث بناءً على النتائج ان كلا مجلس مع حوافز الملكية و ومدققي الحسابات الممتازين قد يؤثر كآليات فعالة للحاكمية المؤسسية مع التقييم الايجابي للنتائج. حوافز الرقابة لمجلس الإدارة تظهر في لعب الدور الرئيسي للحاكمية. وجد الباحث ان المجالس حيث اعضاء المجلس استثمروا اموالهم الشخصية في المنشآت التي تتطلب اكثر صرامة في التدقيق و تتطلب توزيعات اعلى للأرباح، وبذلك تحديد مشكلة الوكالة في التدفقات النقدية المحررة.

دراسة (Klai , 2011) بعنوان: *Corporate Governance and Financial Reporting Quality : The Case of Tunisian Firms*، هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير الحاكمية المؤسسية على جودة التقارير المالية وقد اشتملت العينة على مجموعة منشآت تونسية بحيث تم التركيز على الجزء المتعلق بمجلس الإدارة و وهيكل الملاك للشركات المدرجة اسهمها في البورصة التونسية في الفترة الممتدة ما بين 1997-2007. والنتائج أشارت إلى ان آليات الحاكمية المؤسسية لها تأثير على جودة المعلومات المالية للشركات التونسية. وبشكل محدد سيطرت الاجانب والعائلات وأصحاب الحصص الكبرى في الشركة تخفض من جودة التقرير المالي، بينما الرقابة من قبل الدولة والمؤسسات المالية مرتبط مع الجودة العالية للإفصاح المالي.

دراسة (Tang, 2014) بعنوان: Corporate Governance and Firm Liquidity: Evidence from the Chinese Stock Market بمعنى الحاكمية المؤسسية وسيولة المنشأة : اثبات من السوق الصيني للأسهم المالية، تم في هذه الدراسة اختبار علاقة التقاطع المقطعي بين الحاكمية المؤسسية و سيولة المنشأة في السوق الصيني للأسهم المالية . وتم وضع مقاييس لكل انواع الحاكمية المؤسسية المبينة على المعلومات المعلنة والمتاحة في بورصة شنغهاي وشنزن للفترة الممتدة ما بين (1999م-2004م) . بعد المحاسبة على العوامل الاخرى ذات العلاقة، تم التوصل إلى دليل قوي حيث ان مستويات الحاكمية المؤسسية مرتبطة بعلاقة ايجابية مع سيولة المنشأة. بحيث انه كلما ازداد مؤشر الحاكمية المؤسسية بنسبة 1% ازدادت نسب الدوران السنوية بنسبة 1.2% وازدياد متواصل في السنوات اللاحقة. واوصت الدراسة بضرورة التوسع في تطبيق الحاكمية المؤسسية لما لها من أثر ايجابي على سيولة المنشأة وبضرورة ازدياد الأبحاث الخاصة بتطوير الحاكمية المؤسسية.

دراسة (Chung, 2010) بعنوان: Corporate Governance and Liquidity بمعنى الحاكمية المؤسسية والسيولة، تم في هذه الدراسة الاستقصاء عن العلاقة التجريبية بين الحاكمية المؤسسية وسيولة سوق الاسهم المالية وقد وجد ان المنشآت ذات الحاكمية المؤسسية الجيدة ضيقة الانتشار ، مؤشر سوق ممتاز، تأثير صغير للأسعار على المبادلات، وإحتمالية منخفضة للمعلومات المستندة على المبادلات. بالاضافة إلى انها اظهرت الاختلافات في مقاييس السيولة والتي تعود بشكل جوهري إلى الاختلافات في مؤشرات الحاكمية على مدار الوقت. وقد اقترح الباحث من الممكن للمنشآت التخفيف من المعلومات المبينة على التبادلات وتحسين سيولة السوق المالية من خلال تبني معايير للحاكمية المؤسسية تخفف من التناقض المعلوماتي.

دراسة: (Good and Seow 2007) بعنوان: The influence of corporate governance mechanisms on the quality of financial reporting and auditing perceptions of auditors and directors in Singapore. تناولت هذه الدراسة تأثير آلية حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية و دور المديرين والمراجعين في ذلك بالتطبيق على الوحدات الاقتصادية في سنغافورة ،وقد خلصت هذه الدراسة إلى تأكيد دور المراجعة الداخلية ولجان المراجعة في عملية الحوكمة و في تحقيق جودة التقارير المالية ،بالإضافة إلى أهمية القواعد الأخلاقية في ذلك .

دراسة (Machuga and Teitel, 2007) بعنوان: The Effects of The Mexican Corporate Governance Code on quality of Earnings and it's components بمعنى: أثر قانون الحاكمية المؤسسية المكسيكي على جودة الأرباح ومكوناته ، هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير جودة الأرباح بقانون الحاكمية المؤسسية المطبق في المكسيك سنة (2000م) والهادف إلى تشجيع الإدارة على إصدار تقارير مالية تتمتع بقدر أكبر من الدقة والشفافية والإفصاح، وقد اشتملت عينة الدراسة على جميع الشركات المساهمة العامة المكسيكية خلال الفترة من (1998م-2002م) وتم قياس جودة الأرباح من خلال عدة مقاييس هي:

أ - نسبة القيمة المطلقة للتغير في الدخل مقسومة على القيمة المطلقة للتغير في التدفقات النقدية

($\Delta NI/\Delta CF$) وتبين هذه النسبة درجة حدوث تهديد للدخل.

ب - توقيت الاعتراف بالخسائر.

ت - المستحقات غير العادية.

وَدَلَّت نتائج الدراسة على أن جودة الأرباح ازدادت بعد تطبيق قانون الحاكمية المؤسسية.

دراسة: (Francis, 2001) بعنوان: The role of accounting and auditing incorporate governance and the development of financial markets around the world. تناولت هذه الدراسة دور كل من المحاسبة والمراجعة في تطبيق حوكمة الشركات وتطوير أسواق المال في عدد من الدول ،وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة وجود الإجراءات القانونية اللازمة لحماية حقوق المساهمين ،بالإضافة إلى ضرورة الالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة لأنها تحقق الشفافية في إعداد القوائم والتقارير المالية علاوة على دورها في حماية حقوق أصحاب المصالح في الشركات والذي ينعكس بالإيجاب على حركة أسواق المال.

2-3-3 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

أهم ما يراه الباحث في دراسته هذه متميزاً عن الدراسات السابقة ما يلي:

انها تهدف لأجل التعرف أثر مبادئ الحاكمة المؤسسية على توقيت التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

هناك ندرة في الدراسات المرتبطة بموضوع الدراسة؛ وهذه الدراسة لأجل تسليط الضوء على ذلك.

أهمية الموضوع قيد الدراسة وهو "أثر مبادئ الحاكمة المؤسسية على توقيت التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان".

تتميز هذه الدراسة عن من سلفتها بالفترة الزمنية والمتمثلة في 2011- 2015 للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

1-3 المنهجية والإجراءات:

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لكونه من أكثر المناهج استخداماً في الدراسات الاجتماعية والإنسانية، وسيتم استخدام هذا المنهج لتحديد أثر مبادئ الحاکمية المؤسسية على توقيت التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

2-3 مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية الأردنية في بورصة عمان وبالغ عددها (69) شركة

عينة الدراسة: في هذه الدراسة، قام الباحث باختيار الشركات الصناعية الأردنية، المتداولة أسهمها في بورصة عمان ما بين الفترة 2011-2015 والمنطقة عليها الشروط التالية:

السنة المالية تنتهي في 31-12 من كل سنة.

التقرير المالي للشركة يجب أن يكون مدققاً.

يجب ألا تكون الشركة خلال فترة الدراسة قد توقفت أو انقطعت عن العمل.

يجب ألا تكون الشركة خلال فترة الدراسة قد غيرت موعد انتهاء السنة المالية.

يجب ألا تكون الشركة خلال فترة الدراسة قد غيرت من طبيعة عملها.

3-3 مصادر جمع البيانات:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم الاعتماد على نوعين من المصادر هما المصادر الثانوية والأولية:

أ-البيانات الأولية: وهي البيانات التي سيتم جمعها من التقارير السنوية للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان قيد الدراسة.

ب-البيانات الثانوية: وهي التي ستستخدم لكتابة الجانب النظري للدراسة حيث سيتم الاستعانة بالمصادر التالية:

الكتب التي تتناول مبادئ الحاكمة ، الإدارة المالية، وإدارة الشركات

رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه التي تبحث في موضوع البحث اوقريبة منه.

الدوريات المتخصصة والنشرات التي كتبت حول موضوع الدراسة.

شبكة الإنترنت.

4-3 أدوات معالجة البيانات:

سيتم الاستعانة بالأساليب الإحصائية ضمن البرنامج الإحصائي للعلوم الاقتصادية (E-Views)، وذلك لمعالجة البيانات التي تم الحصول عليها.

5-3 تقسيم القطاع الصناعي:

يتكون مجتمع الدراسة من القطاع الصناعي الأردني، والذي يتكون من الشركات الصناعية الأردنية ويبلغ عددها تسعة وستون شركة. إن الشركات الصناعية عينة الدراسة والتي تتكون من 46 شركة تُعتبر ممثلة لقطاع الصناعة الذي يتكون من 69 شركة بمعدل 0.676 تقريباً والدراسة تُغطي بما يقارب خمسة سنوات، من عام 2011 إلى عام 2015، علماً بأن البيانات تم الحصول عليها من القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة عمان،

حيث يُقسم القطاع الصناعي إلى الصناعات الكيماوية ويبلغ عددها عشرة شركات، الصناعات الإلكترونية ويبلغ عددها خمسة شركات، الصناعات الهندسية و البناء ويبلغ عددها سبع شركات، الصناعات الزجاجية و السيراميك ويبلغ عددها شركة واحدة، الصناعات الغذائية ويبلغ عددها إثني عشرة شركة، الصناعات التحويلية والاستخراجية ويبلغ عددها ستة عشرة شركة، الصناعات الكرتونية و الورقية ويبلغ عددها ثلاث شركات، الصناعات الدوائية و يبلغ عددها ست شركات، صناعات التغليف والطباعة ويبلغ عددها شركة واحدة، صناعات الملابس و الجلدية ويبلغ عددها ست شركات، و الصناعات التبغية والسجائر وعددها شركتان.

تتوزع كما هو في الجدوال التالية:

جدول (2): شركات الصناعات الكيماوية

الرقم	اسم الشركة
1	COMPREHENSIVE MULTIPLE PROJECT COMPANY
2	INDUSTRIAL INDUSTRIES & MATCH/JIMCO
3	INTERMEDIATE PETROCHEMICALS INDUSTRIES CO. LTD
4	JORDAN CHEMICAL INDUSTRIES
5	JORDAN INDUSTRIAL RESOURCES
6	NATIONAL CHLORINE INDUSTRIES
7	PREMIER BUSINESS AND PROJECTS CO.LTD
8	THE ARAB PESTICIDES & VETERINARY DRUGS MFG. CO
9	THE INDUSTRIAL COMMERCIAL & AGRICULTURAL
10	UNIVERSAL CHEMICAL INDUSTRIES

المصدر: بورصة عمان

جدول (3): شركات الصناعات الإلكترونية

اسم الشركة	الرقم
ARAB ELECTRICAL INDUSTRIES	1
MIDDLE EAST COMPLEX FOR ENG., ELECTRONICS & HEAVY INDUSTRIES	2
MIDDLE EAST SPECIALIZED CABLES COMPANY	3
NATIONAL CABLE & WIRE MANUFACTURING	4
UNITED CABLE INDUSTRIES	5

المصدر: بورصة عمان

جدول (4): شركات الصناعات الهندسية والبناء

اسم الشركة	الرقم
AL-QUDS READY MIX	1
ARABIAN STEEL PIPES MANUFACTURING	2
ASSAS FOR CONCRETE PRODUCTS CO. LTD	3
JORDAN WOOD INDUSTRIES / JWICO	4
READY MIX CONCRTE AND CONSTRUCTION SUPPLIES	5
RUM ALADDIN INDUSTRIES	6
THE JORDAN PIPES MANUFACTURING	7

المصدر: بورصة عمان

جدول (5): شركات الصناعات الزجاجية والسيراميك

اسم الشركة	الرقم
JORDAN CERAMIC INDUSTRIES	1

المصدر: بورصة عمان

جدول (6): شركات الصناعات الغذائية

اسم الشركة	الرقم
AFIA INTERNATIONAL COMPANY - JORDAN	1
AL-QARIA FOOD & VEGETABLE OIL INDUSTRIES CO. P.L.C	2
FIRST NATIONAL VEGETABLE OIL INDUSTRIES CO	3
GENERAL INVESTMENT	4
JORDAN DAIRY	5
JORDAN POULTRY PROCESSING & MARKETING	6
JORDAN VEGETABLE OIL INDUSTRIES	7
NATIONAL POULTRY	8
NUTRI DAR	9
SINIORA FOOD INDUSTRIES PLC	10
THE ARAB INTERNATIONAL FOOD FACTORIES.	11
UNIVERSAL MODERN INDUSTRIES.	12

المصدر: بورصة عمان

جدول (7): شركات الصناعات التحويلية والاستخراجية

اسم الشركة	الرقم
AL-JANUOB FILTERS MANUFACTURING	1
ARAB ALUMINIUM INDUSTRY /ARAL	2
GENERAL MINING CPMPANY PLC	3
INTERNATIONAL SILICA INDUSTRIAL	4
INVESTMENTS & INTEGRATED INDUSTRIES CO.PLC (HOLDING CO).	5
JORDAN COMPANY FOR ELECTRICITY AND OIL SHALE.	6
JORDAN MARBLE COMPANY P.L.C	7
JORDAN PHOSPHATE MINES	8
JORDAN STEEL	9
NATIONAL ALUMINIUM INDUSTRIAL	10
NATIONAL STEEL INDUSTRY	11
NORTHERN CEMENT CO	12
THE ARAB POTASH.	13
THE JORDAN CEMENT FACTORIES.	14
TRAVERTINE COMPANY LTD.	15
UNITED IRON & STEEL MANUFACTURING CO. P.L.C.	16

المصدر: بورصة عمان

جدول (8): شركات الصناعات الكرتونية والورقية

اسم الشركة	الرقم
ARAB COMPANY FOR INVESTMENT PROJECTS	1
JORDAN PAPER & CARDBOARD FACTORIES	2
PEARL- SANITARY PAPER CONVERTING	3

المصدر: بورصة عمان

جدول (9): شركات الصناعات الدوائية

اسم الشركة	الرقم
ARAB CENTER FOR PHARM. & CHEMICALS.	1
DAR AL DAWA DEVELOPMENT & INVESTMENT	2
HAYAT PHARMACEUTICAL INDUSTRIES CO	3
MIDDLE EAST PHARMA. & CHMICAL IND. & MEDICAL APPLIANCES	4
PHILADELPHIA PHARMACEEUTICALS	5
THE JORDANIAN PHARMACEUTICAL MANUFACTURING	6

المصدر: بورصة عمان

جدول (10): شركات صناعات التغليف والطباعة

اسم الشركة	الرقم
AL-EKBAL PRINTING AND PACKAGING	1

المصدر: بورصة عمان

جدول (11): شركات صناعات الملابس والجلدية

اسم الشركة	الرقم
AKARY FOR INDUSTRIES AND REAL ESTATE INVESTMENTS	1
ARAB WEAVERS UNION COMPANY P.L.C	2
CENTURY INVESTMENT GROUP	3
EL-ZAY READY WEAR MANUFACTURING	4
JORDAN CLOTHING COMPANY P.L.C	5
THE JORDAN WORSTED MILLS	6

المصدر: بورصة عمان

جدول (12): شركات صناعات التبغ والسجائر

اسم الشركة	الرقم
AL-EQBAL INVESTMENT COMPANY LTD	1
UNION TOBACCO & CIGARETTE INDUSTRIES	2

المصدر: بورصة عمان

وتتمثل عينة هذه الدراسة من الشركات الصناعية الأردنية، حيث سيقوم الباحث بجمع البيانات حول مجموعة من الشركات الصناعية عينة الدراسة وذلك من أجل اختبار أثر مبادئ الحوكمة المؤسسية على توقيت التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، من خلال التقارير المالية التي تنشرها هذه الشركات خلال فترة الدراسة 2011-2015.

الفصل الرابع

اختبار الفرضيات وتحليل البيانات

1-4 المقدمة

قام الباحث باستخدام أربعة متغيرات مستقلة والتي تُمثل مبادئ الحاكمة المؤسسية، وهي على التوالي (حجم مجلس الإدارة، تركيبة مجلس الإدارة، نسبة الملكية، وازدواجية عمل المدير التنفيذي) والتي سوف تفسر وتوضح التغيرات في المتغيرات التابعة والتي تقيس الأثر على توقيت التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

2-4 دراسة النموذج

النموذج الأساسي الذي سوف يُستخدم لدراسة أثر مبادئ الحاكمة المؤسسية على توقيت التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، هو على النحو التالي:

$$FTR_{i,t} = \alpha_0 + \alpha_1 BORS_{i,t} + \alpha_2 BORC_{i,t} + \alpha_3 TOWN_{i,t} + \alpha_4 CEODUL_{i,t} + \alpha_5 \ln SIZE_{i,t} + \epsilon_{i,t} \dots\dots\dots(1)$$

حيث أن:

FTR : توقيت التقارير المالية.

BORS : هي حجم مجلس الإدارة.

BORC : تركيبة مجلس الإدارة.

TOWN : مجموع نسبة الملكية الفردية والمؤسسية، والتي تشكل أكثر من 5%.

CEODUL : ازدواجية عمل المدير التنفيذي، والذي سوف يتم قياسه بمتغير وهمي (Dummy variable) حيث صفر إذا كان المدير التنفيذي عضواً في مجلس الإدارة و واحد إذا لم يكن عضواً في مجلس الإدارة.

$\varepsilon_{i,t}$: يمثل الخطأ العشوائي عند وسط حسابي وانحراف معياري صفر.

والحروف i و t تدل على الشركات والوقت (السنة) ($i=1, \dots, n$) و ($t=1, \dots, n$) على التوالي.

سوف تشمل الدراسة بعض الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة من الأعوام 2011-2015.

أخيراً، سوف يتم عرض التقديرات والنتائج وذلك من خلال استخدام تحليل بيانات (Panel analysis)، ومن خلال اختبار الفرضيات، حيث أن الـ Panel analysis واسع الاستخدام في تحليل مجالات العلوم الإنسانية بشكل عام، والتحليل الاقتصادي بشكل خاص، الذي يتعامل مع ثنائي الأبعاد (سلاسل زمنية، وتحليل قطاعي). لذلك بالعادة يتم تجميع البيانات خلال سنوات الدراسة لنفس الشركة بشكل فردي وللقطاع المراد دراسته بشكل كلي، حيث يعمل على زيادة عدد المشاهدات. علماً بأن استخدام الـ Panel analysis تعطي نتائج أفضل من استخدام السلاسل الزمنية أو التحليل القطاعي (cross-section or time-series). وهناك فوائد عديدة لاستخدام الـ Panel analysis منها تعطي مشاهدات أكثر، تقلل وتتحكم باختلافية التباين، يقلل الارتباط بين المتغيرات، ويعطي درجات حرية أعلى.

سوف نستخدم أسلوب الإنحدار (Period Sur) والقيمة التقديرية لمجمع المربعات (EGLS) وذلك عن طريق الاستعانة ببرنامج التحليل الاقتصادي (E-views)، حيث أن أسلوب الإنحدار (Period Sur) يقوم بتصحيح كل من اختلافية التباين (Heteroskedasticity)، وارتباط المشاهدات (Correlation of observation). مع الملاحظة أن مواصفات الـ SUR يشار إليه أحياناً مقدر باركز (Parks estimator).

3-4 اختبار الفرضيات:

أولاً: اختبار الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على توقيت التقارير المالية في الشركات الصناعية الأردنية.

جدول (13): تحليل الانحدار البسيط لأثر حجم مجلس الإدارة على توقيت التقارير المالية

Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.
BROS	0.0432	0.8547	0.3944
R-Squared	0.5630		
Adjusted R2	0.5574		
Durbin-Watson Sts.	1.9826		
F-Statistic	179.1638		0.0000***

لاختبار هذه الفرضية تم استخراج معامل الانحدار البسيط للتعرف على أثر المتغير المستقل على المتغير التابع وكما يظهر في الجدول أعلاه

ثانياً: اختبار الفرضية الفرعية الثانية والتي نصت على "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتركيب مجلس الإدارة على توقيت التقارير المالية

جدول (14): تحليل الانحدار البسيط لأثر تركيبة مجلس الإدارة على توقيت التقارير المالية

Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.
BORC	0.0728	2.8672	***0.0000
R-Squared	0.5630		
Adjusted R2	0.5574		
Durbin-Watson Sts.	1.9826		
F-Statistic	179.1638		0.0000***

ثالثاً: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة والتي نصت على لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الملكية على توقيت التقارير المالية

جدول (15): تحليل الانحدار البسيط لأثر نسبة الملكية على توقيت التقارير المالية

Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.
TOWN	0.9110	2.4170	0.0099*
R-Squared	0.5630		
Adjusted R2	0.5574		
Durbin-Watson Sts.	1.9826		
F-Statistic	179.1638		0.0000***

رابعاً: اختبار الفرضية الفرعية الرابعة والتي نصت على لا يوجد أثر ذو دلالة لازدواجية عمل المدير التنفيذي على توقيت التقارير المالية.

جدول (16): تحليل الانحدار البسيط لأثر لازدواجية المدير التنفيذي على توقيت التقارير المالية

Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.
DUALITY	0.0985	.26530	76170.
R-Squared	0.5630		
Adjusted R2	0.5574		
Durbin-Watson Sts.	1.9826		
F-Statistic	179. 1638		0.0000***

4-4 التحليل الوصفي:

الجدول (17) يقدم ملخصاً لأهم نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات المراد دراستها، حيث سيبين الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، أعلى قيمة، وأقل قيمة.

جدول (17): التحليل الوصفي للمتغير التابع، والمتغيرات المستقلة

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة	عدد المشاهدات
FTR	3.7590	0.0814	4.7449	3.4011	322
BROS	10.69231	0.622736	14.00000	7.000000	322
BROC	0.0047	0.0141	1.0000	0.0000	322
TOWN	1.142998	3.303584	31.95900	0.282500	322
CEODUL	0.192308	0.395638	1.000000	0.000000	322
SIZE	21.04202	1.203299	24.08083	17.49741	322

FTR: توقيت التقارير المالية، BROS: حجم مجلس الإدارة، TOWN: نسبة الملكية المؤسسية مضافاً لها نسبة الملكية CEODUL: إزدواجية عمل المدير التنفيذي، SIZE: حجم الشركة.

حيث إن الإحصاءات تعكس:

- إن الوسط الحسابي لتوقيت التقارير المالية هي 3.7590 وانحراف معياري 0.0814. علماً بأن أعلى

قيمة هي 4.7449، بينما كانت أقل قيمة 3.4011.

- الوسط الحسابي لحجم مجلس الإدارة هو 10.69231 والانحراف المعياري 0.622736، والتباين بين

بين أقل قيمة وأعلى قيمة كانت مداها بين 7 و 14، وهذا يعني على وجود تذبذب في حجم مجلس

الإدارة، وهذا التذبذب مرتبط بحجم الشركة.

- الوسط الحسابي لتركيبية مجلس الإدارة، 0.0047، والانحراف المعياري 0.0141، وأعلى قيمة كانت هي 1.0000، بينما أدنى قيمه كانت هي 0.000000.

- الوسط الحسابي لازدواجية عمل المدير التنفيذي هي 0.1923، والانحراف المعياري 0.3956، وأعلى قيمة وأدنى قيمة على التوالي كانت على النحو التالي 1.0000، 0.0000، حيث تم التعبير عن متغير ازدواجية عمل المدير التنفيذي من خلال متغير وهمي (Dummy variables)، وذلك بإعطاء صفر إذا كان عضواً في مجلس الإدارة وواحد إن لم يكن عضواً فيه.

- الوسط الحسابي لحجم الشركات الصناعية الأردنية كانت 21.04202، حيث تم التعبير من خلال اللوغاريتم الطبيعي (Log (size))، والانحراف المعياري 1.203299، وكانت أعلى قيمة وأدنى قيمة على النحو التالي 24.08083، و17.49741، وهذا التذبذب ناتج عن حجم الأصول للشركة.

في الجدول (18) نوضح النتائج التقديرية للنموذج رقم (1) مستمدة بناءً على 322 مشاهدته (سنوات، وشركات)

$$FTR_{i,t} = \alpha_0 + \alpha_1 BORS_{i,t} + \alpha_2 BORC_{i,t} + \alpha_3 TOWN_{i,t} + \alpha_4 CEODUL_{i,t} + \alpha_5 \ln SIZE_{i,t} + \epsilon_{i,t} \quad (1)$$

جدول (18): النتائج التقديرية للنموذج رقم (1): توقيت التقارير المالية (FTR)

Variable	Coefficient	t-Statistic	Probability
SIZE	0.0270	13.2938	***0.0000
BROS	0.0432	0.8547	0.3944
BORC	0.0728	2.8672	***0.0000
DUALITY	0.0985	0.2653	0.1776
TOWN	0.9110	2.4170	0.0799*
R-Squared	0.5630		
Adjusted R2	0.5574		
Durbin-Watson Sts.	1.9826		
F-Statistic	179.1638		0.0000***
<p>FTR: توقيت التقارير المالية، BROS: حجم مجلس الإدارة، TOWN: نسبة الملكية المؤسسية مضافاً لها نسبة الملكية CEODUL: ازدواجية عمل المدير التنفيذي، SIZE: حجم الشركة. ***، **، * تشير على أن المتغير ذو قيمة معنوية عند مستوى 1%، 5%، و 10% على التوالي.</p>			

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1-5 مقدمة

تم في هذا الفصل إجابة لأسئلة وفرضيات الدراسة. وتم اختبارها من خلال تحليل Sur (Sur analysis) من خلال استخدام برنامج التحليل الاقتصادي E-Views

لذلك سيتناول هذا الفصل النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وتفسيرها، كما يعرض التوصيات التي انبثقت عن الدراسة، وفيما يلي عرض للنتائج التي توصلت إليها الدراسة بالاعتماد على البيانات الموجودة في الجداول السابقة.

2-5 النتائج

أولاً: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

يتبين من الجدول رقم (13) ان قيمة t (0.8547) وأن مستوى الدلالة الإحصائية قد بلغ 0.3944 ويعتد دالاً إحصائياً عند المستوى الذي تم اجراء الاختبار عنده وهو 0.05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية.

ثانياً: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

يبين الجدول (14) وجود تأثير ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لتركيبه مجلس الإدارة على توقيت التقارير المالية في الشركات الصناعية الأردنية. حيث يستدل على ذلك من خلال قيمة t التي بلغت (2.8672) ونسبة الدلالة الإحصائية التي بلغت (0.0000)، بناء على ذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة وهنا يمكن القول بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتركيبه مجلس الإدارة على توقيت التقارير المالية في الشركات الصناعية الأردنية، والتأثير إيجابي.

ثالثاً: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

يظهر الجدول (15) أن قيمة t قد بلغت (2.4170) وأن مستوى الدلالة الإحصائية (0.0079) وهو دال إحصائياً عند مستوى ($\alpha=0.05$) مما يعني عدم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود أثر لنسبة الملكية على توقيت التقارير المالية في الشركات الصناعية الأردنية. وكذلك يتبين ان متغير مجموع الملكية قد فسر ما نسبته 56% من تباين المتغير توقيت التقارير المالية. وبالتالي يمكن قبول الفرضية البديلة والتأكيد على وجود أثر إحصائي إيجابي عند مستوى (0.05)

رابعاً: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

يتضح من واقع الجدول رقم (16) ان قيمة t قد بلغت (0.2653) وأن مستوى الدلالة الإحصائية قد بلغ (0.1776)، مما يعني قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة

من خلال النظر في نتائج بيانات الدراسة واختبار الفرضيات لتلك البيانات فإن الباحث يوصي بما يلي:

تشديد الدور الرقابي على الشركات الصناعية وذلك للتأكد من ضمان التزامها بتطبيق مبادئ الحاكمية بشكل فعال وكفؤ.

التكيز على مبدأ الإفصاح بشكل كامل من قبل مجلس الإدارة في الشركات الصناعية المساهمة العامة.

يوصي الباحث على أن يكون أعضاء مجلس الإدارة على درجة عالية من الأهلية وأن يتمتع بدرجة كبيرة من الدراية والمعرفة بالأمور الإدارية بالإضافة إلى المعرفة بالتشريعات ذات العلاقة.

يوصي الباحث بتعميق الدراسات التي تتعلق بالحاكمة في القطاع الصناعي حيث تشتمل الدراسات اللاحقة على فترات زمنية كبيرة بالإضافة إلى أن تشتمل الدراسات اللاحقة على متغيرات أخرى أكثر شمولية.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية :

- البنك الأهلي المصري (2003). أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات: حوكمة الشركات. النشرة الاقتصادية، المجلد السادس والخمسون، العدد الثاني، ص 11.
- خوري، نعيم (2005). اين يقف الاردن من التحكم المؤسسي، المؤتمر العلمي المهني الخامس للمحاسبين القانونيين الاردنيين، عمان-الاردن.
- درويش، عبد الناصر (2003). دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات دراسة تحليلية ميدانية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، 2 (5): ص ص 419 - 467.
- السيد علي (2008). أثر رأس المال الفكري والتدقيق الداخلي على الحاكمية المؤسسية في الشركات الصناعية الأردنية، أطروحة دكتوراه في فلسفة مقدمة إلى الكلية المالية والادارية العليا في جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان - الاردن.
- شاكر، فؤاد (2005). الحكم الجيد في المصارف والمؤسسات المالية العربية حسب المعايير العالمية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر المصري العربي لعام 2005 " الشراكة بين العمل المصري والاستثمار من أجل التنمية"، منشورة في:
- <http://search.ebscohost.com.ezproxy.bau.edu.jo/Community.aspx?authtype=ip&ugt>
- الشحادات، محمد (2008). أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحوكمة على قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان، بحث للحصول على درجة الماجستير مقدم لكلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية، عمان- الاردن.

الشناق، راضي (2009). مفهوم الحاكمة ومدى ممارستها في الجامعات الأردنية الخاصة، أطروحة دكتوراه في فلسفة الإدارة التربوية مقدمة إلى كلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية، عمان- الاردن.

العيسوي، إبراهيم (2003). التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، القاهرة: دار الشروق.

فوزي، سميحة (2003). تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية، القاهرة: المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

محفوظ، أحمد (2009). نموذج مقترح لقياس أثر قواعد الحاكمة المؤسسية على قيمة الشركة في ضوء التجارب العالمية وبورصة عمان، أطروحة دكتوراه في فلسفة المحاسبة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية، عمان ، الاردن.

المعتاز، احسان (2007). مدى التزام الشركات السعودية بالإفصاح عن بعض متطلبات لائحة حوكمة الشركات، بحث مقدم إلى الندوة العلمية الاولى في قسم المحاسبة" السوق المالية السعودية نظرة مستقبلية".

- Bengt, H., and Kaplan, S. (2003). The State of U.S. Corporate Governance: What's Right and What's Wrong?, The Bank of America Journal of Applied Corporate Finance, 15(3), p. 8.
- Benson, W., Davidson I., Wang, D. (2012). Deviations from expected stakeholder management, firm value, and corporate governance, Financial Management Journal, 40 (1), pp.39-81.
- Bill, B. (2013). Corporate Governance and Dividend Payout Policy: A Test Using Antitakeover Legislation, Financial Management, 40(1): pp.83-112.
- Cadbury, A. (2000). The Corporate Governance Agenda', Corporate Governance, Scientific Journal, Vol.8 (1), pp.7-15.
- Cheung, C. (2011). The Entrenchment Problem, Corporate Governance Mechanisms, and Firm Value. Pacific-Basin Finance Journal, 13(5): pp.431-449.
- Francis, J. (2001). The Role of Accounting and Auditing in Corporate Governance and The Development of Financial Markets Around The World, Asia- Pacific Journal of Accounting and Economics, Vol.7, June , 2003 ,pp. 30-48.
- Freeland, C. (2007). Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute.
- Good, J., and Jeanl, S., (2007). The Influence Of Corporate Governance Mechanisms On The quality Of Financial Reporting and Auditing Perceptions Of Auditors and Directors in Singapore, Accounting and Finance Journal , vol. 42 ,2002 , pp. 195 – 221.

Iskander, M., and Chamlou, N. (2002). Corporate Governance: A Framework for Implementation. Published in: Globalization and Firm Competitiveness in the Middle East and North Africa Region, edited by: S. Fawzy. Washington: World Bank.

Jones, I., and Pollitt, M. (2004). Understanding How Issues in Corporate Governance Develop: Cadbury Report to Higgs Review, Corporate Governance: An International Review, Wiley Blackwell, Scientific Journal, 12(2),: pp.162-171

Klai, N. (2011). Corporate Governance and Financial Reporting Quality: The Case of The Tunisian Firms, International Business Journal, 4 (1): pp.91-124.

Lin, H., and Chen, Y. (2011). Will CEO Characteristics and Corporate Governance Enhance Financial Performance? Exploring the Biotechnology Industry in Taiwan, Middle Eastern Finance and Economics EuroJournals, Issue 15, pp.21-32.

Machuga, S., and Teitel, K. (2007). The effects of the Mexican Corporate Governance Code on Quality of Earnings and its Components, Journal of international Accounting Research. 6(1): pp.37-55.

Tang, K. (2014). Corporate Governance and Firm Liquidity: Evidence from the Chinese Stock Market, Emerging Markets Finance & Trade Journal, 5 (6): pp.47-60.

المراجع على الشبكة العنكبوتية:

الخطيب و قريط، حسام، خالد (2010). الحاكمية، الموقع الإلكتروني:

<http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Manage/912.doc>، تاريخ الدخول: 2016/12/17م.